تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع
(ضوابط وآفاق)

إعداد

د. عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل

الأستاذ المشارك بقسم السُّنَّة في كلية الشريعة بجامعة القصيم

ملخص البحث

تناول البحث ستة محاور:

المحور الأول: مفهوم تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع، وفيه تعريف بمصطلحات العنوان: (التَّنزيل)، (النَّص)، (الواقع).

المحور الثاني: مناهج تنزيل نصوص السُّنَّة، وفيه ذكر منهجين من مناهج للتنزيل، هما: منهج التساهل في التَّنزيل، ومنهج الاعتدال في التَّنزيل.

المحور الثالث: ضوابط تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع، وفيه بيان للضوابط المتعلقة بنص السُّنَّة المراد تنزيله، والضوابط المتعلقة بمن يُنَزِّل نصوص السُّنَّة على الواقع، والضوابط المتعلقة بالواقع المُنَزَّل عليه نص السُّنَّة، والضوابط المتعلقة بعملية التَّنزيل.

المحور الرابع: نماذج من التَّنزيل الخاطئ لنصوص السُّنَّة، وفيه ذكر ثمانية نماذج للأحاديث؛ أخطأ المنزلون في تنزيلها.

المحور الخامس: الآثار المترتبة على سوء تنزيل نصوص السُّنَّة، وفيه ذكر لعدد من الآثار السلبية المترتبة على هذا التَّنزيل.

المحور السادس: النظرة الاستشرافية لمستقبل تنزيل نصوص السُّنَّة، وفيها بيان للخطوات العملية التي يُقترح اتباعها لتحقيق رؤية مستقبلية صحيحة لتنزيل نصوص السُّنَّة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، الملك الحق المبين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ السُّنَّةَ النبويَّة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وهي المفسِّرة له، والمبيِّنة لمعناه، والمخصِّصة لعامِّه، والمقيِّدة لمطلقه؛ ولهذا عُنِيَ العلماء المتقدمون والمتأخرون بها، ورعوها حقَّ الرعاية، جمعًا وتمييزًا لصحيحها من سقيمها، وأصيلها من دخيلها، وحفظها، وشرح معانيها، والعمل بها.

وقد ظهر في الساحة المعاصرة من يريد العبث بهذا المصدر الأصيل، وذلك بصرف نصوصه عن مواضعها، وتوجيهها إلى معان غير مقصودة، وتأويلات غير معهودة، جرَّت على الأمة ويلاتٍ وأزماتٍ، وفرَّقت صفَّهم، وساهمت في تمزيق النسيج الإسلامي الممتد في أقصى الأرض وأدناها.

ولهذا أصبحت مسألة تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع من القضايا التي فَرَضَت نفسها على المختصين في السُّنَّة؛ ليُبيِّنوا أسس التَّنزيل وضوابطه بما يتوافق مع أدلة الشريعة ومقاصدها، وبيان الخطوات العملية لسلامة عملية تنزيل النصوص في الواقع المعاصر والمستقبل المأمول.

ولما وقفت على المحاور والموضوعات التي وُضِعَت على طاولة البحث والدراسة في مؤتمر "مستقبل الدراسات الحديثية رؤية استشرافية" الذي تبنَّته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، أحببت أن أشارك بهذه الورقة المتواضعة، والتي عَنونتُ لها بـ (تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع – ضوابط وآفاق).

أهمية الموضوع:

١) هذا الموضوعُ يتعلق بالسُّنَّة النَّبويَّة التي هي الأصل الثاني للتشريع، وشرف الشَّيء وأهميته مرتبط بشرف المُتَعَلَّق به.

٢) وضع الضوابط والأسس لتنزيل النصوص النَّبويَّة هو في الحقيقة صيانةٌ للسُّنَّةِ من عَبَثِ العابثين، وإغلاقٌ للباب أمامَ المتربِّصِين والمغْرضين.

٣) بحث هذا الموضوع يساعد في معالجة الممارسات الخاطئة التي شابها كثير من اللَّبْس؛ لتنكُّبِها الطريقَ الصحيح في التعامل مع السُّنَّة النَّبويَّة وتنزيلها على الواقع.

٤) بحث هذا الموضوع وطرقه في المناسبات العلمية؛ يساهم – بإذن الله – في تقليل المخاطر الناجمة عن التطبيق الخاطئ لنصوص السُّنَّة في الواقع المعاصر والمستقبل المرتقب.

مشكلة البحث:

١) ما المقصود بتنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع؟

٢) ما المناهج المُتَّبعة في تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع؟

٣) ما الضوابط التي يجب التزامها عند تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع؟

٤) ما الفرق بين تأصيل حكم النَّص وتنزيله؟

٥) ما الآثار الناجمة عن سوء تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع؟

٦) ما مستقبل تنزيل نصوص السُّنَّة الذي يمكن استشرافه من خلال الواقع المعاصر؟

أهداف البحث:

١) توضيح مفهوم تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع.

٢) معرفة المناهج المختلفة في تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع.

٣) معرفة ضوابط تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع.

٤) بيان الفرق بين تأصيل حكم النَّص وتنزيله.

٥) التعرف على الآثار الناجمة عن إساءة تنزيل النصوص.

٦) استشراف مستقبل تنزيل نصوص السُّنَّة من خلال الواقع المعاصر.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من: مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة، وفيها: أهمية الموضوع، ومشكلة البحث، وأهدافه، وخطته.

المبحث الأول: تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع مفهومه ومناهجه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع.

المطلب الثاني: مناهج تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع.

المبحث الثاني: ضوابط تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الضوابط المتعلقة بنص السُّنَّة المراد تنزيله.

المطلب الثاني: الضوابط المتعلقة بمن يُنَزِّل نصوص السُّنَّة على الواقع.

المطلب الثالث: الضوابط المتعلقة بالواقع المُنَزَّل عليه نص السُّنَّة.

المطلب الرابع: الضوابط المتعلقة بعملية التَّنزيل.

المبحث الثالث: نماذج من التَّنزيل الخاطئ لنصوص السُّنَّة، والآثار المترتبة على ذلك، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نماذج من التَّنزيل الخاطئ لنصوص السُّنَّة.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على سوء تنزيل نصوص السُّنَّة.

المبحث الرابع: النظرة الاستشرافية لمستقبل تنزيل نصوص السُّنَّة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

المبحث الأول:تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع مفهومه ومناهجه

المطلب الأول: مفهوم تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع:

التَّنزيل في اللغة: مصدر من الفعل الرباعي (نزَّل) الذي يدل على هبوط الشيء ووقوعه، والتَّنزيل: ترتيب الشيء ووضعه في منزله(١).

والنصوص: جمع نص، والنَّص في اللغة يأتي بمعنى الرفع والظهور والإسناد، يقال: نصَّ الحديث إلى فلان، أي: رفعه وأسنده إليه(٢)، وفي المعاجم الحديثة: "النَّص: صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف"(٣).

ويختلف معنى النَّص اصطلاحًا باختلاف ما يُضاف إليه والسِّياق الذي يَرِد فيه، ويُطلِقُ العلماءُ النَّص على لفظ القرآن الكريم والحديث النبوي، فيقولون: هذا الحكم ثبت بالنص، أي: بالكتاب أو السُّنَّة أو بهما(٤).

قال أبو البقاء الكفوي: "النَّص: أصلُه أن يتعدى بنفسه؛ لأن معناه الرفع البالغ، ومنه مِنَصَّة العروس، ثم نُقِلَ في الاصطلاح إلى الكتاب والسُّنَّة"(٥).

وعرَّفه ابن حزم بأنه: "اللفظ الوارد في القرآن أو السُّنَّة المُسْتَدَلُّ به على حُكم الأشياء"(٦).

وعرَّفه بعضهم بأنه: "كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسُّنَّة"(٧).

يقول ابن تيمية: "ولفظ النَّص يراد به تارة ألفاظُ الكتاب والسُّنَّة؛ سواء كان اللفظ دلالته قطعية أو ظاهرة، وهذا هو المراد من قول من قال: النصوص تتناول أحكام أفعال المكلفين"(٨).

---

(١) مجمل اللغة ص (٨٦٤)، مقاييس اللغة (٤١٧/٥)، الصحاح للجوهري (١٨٢٩/٥)، لسان العرب (٦٥٧/١١).

(٢) مقاييس اللغة (٣٥٦/٥)، لسان العرب (٩٧/٧).

(٣) المعجم الوسيط (٩٢٦/٢).

(٤) فصول البدائع في أصول الشرائع (٩٧/١)، البحر المحيط في أصول الفقه (٢٠٣/٢).

(٥) الكليات ص (٩٠٨).

(٦) الإحكام في أصول الأحكام (٤٢/١).

(٧) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١٦٩٥/٢).

(٨) مجموع الفتاوى (٢٨٨/١٩).

والمراد بالنَّص هنا: متون السُّنَّة النَّبويَّة، حيث أُضيفت كلمة (نصوص) إلى لفظ (السُّنَّة)، والمعنى الاصطلاحي ليس بعيدًا عن المعنى اللغوي، حيث إنَّ الحديث يُرفع ويُسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وألفاظه ومعانيه ظاهرة واضحة لمن وقف عليها وتدبرها.

والواقع في اللغة: اسم فاعل مشتق من الفعل (وَقَع)، وله عدة معانٍ؛ منها: السقوط، والحصول، يقال: وقع الشيء من يده أي سقط، ومواقع الغيث: مساقطه[٩]، ويقال: وقع الأمر، أي: حصل[١٠].

والواقع في الاصطلاح له تعريفات عديدة تختلف باختلاف أهل كل فن، وأجمعُ تعريف وقفتُ عليه، هو تعريف الواقع بأنَّه: "ما عليه الشيء بنفسه في ظرفه، مع قطع النظر عن إدراك المدركين"[١١].

والمعنى العام لتنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع: هو تطبيق دلالة الحديث النبوي على الواقعة الحادثة، والجزم بأنَّ ذلك هو مقصود النبي صلى الله عليه وسلم به.

المطلب الثاني: مناهج تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع:

لا خلاف بين علماء الأمة قديمًا وحديثًا في صلاحية السُّنَّة النَّبوية لكل زمان ومكان، حتى نبتت نابتة في العصور المتأخرة، وفي حصرنا الحاضر على وجه الخصوص تدَّعي أنَّ نصوص السُّنَّة لا تتجاوز العصر الذي نزلت فيه؛ ولهذا يمكن تقسيم الناس في ذلك إلى طائفتين:

الطائفة الأولى: التي تنازع في صلاحية السُّنَّة لكل زمان ومكان:

وأصحاب هذا الطائفة يرون أنَّ نصوص السُّنَّة إن كانت تتحدث عن واقع قد مضى فهي تقتصر على ذلك الواقع، ولا يمكن جرُّها وتنزيلها على واقع آخر، حيث يقول أحدهم: "النَّص الذي يعكس الواقع لا أهمية له؛ لأنه ينتهي بانتهاء الواقع الذي يتحدث عنه، وإن محاولة إحالته أو ربطه بواقع معين ليست سوى تفسير للنص بنص آخر، أي هي حجب للحجب"[١٢].

فنصوص السُّنَّة عندهم لا تتجاوز ذلك المجتمع الذي خاطبته، وينظر إليها كتاريخ قد مضى وانتهى، لا كنصوص حيَّة صالحة لكل زمان ومكان، فيقولون: "بدون ربط النصوص الدينية بمختلف مصادرها في المجتمع الذي خاطبته، وبدون الاعتراف بتاريخية هذه النصوص؛ سنظل ندور في نقاش بيزنطي لا طائلة تحته،

(٩) الصحاح (١٣٠١/٣)، مجمل اللغة لابن فارس ص (٩٣٤)، لسان العرب (٤٠٢/٨).
(١٠) أساس البلاغة (٣٥٠/٢)، تاج العروس (٣٦٧/٢٢)، المعجم الوسيط (١٠٥٠/٢).
(١١) أبجد العلوم ص (٢١٧).
(١٢) نقد النَّص لعلي حرب (١٢، ١٣).

ولن نلحق بركب الحضارة، وسنبقى على هامشه عُرضةً للسطو والسيطرة"(١٣).

وكذلك يدَّعون أنه لا يوجد دليل يدل على صلاحية نصوص الشريعة لكل زمان ومكان، فيقولون: "لا يوجد نص صريح في القرآن أو في أحاديث الرسول يقول: إن آيات القرآن أو أحاديث الرسول عابرة للتاريخ، وتصلح لكل زمان ومكان"(١٤).

وقد تبنى هذا المنهجَ عددٌ من الحداثيين الذين ينسبون هذا المنهج إلى الإسلام زورًا وبهتانًا، ويدَّعون الدفاعَ عن الإسلام والحديثَ باسمه، وهم معاولُ هدمِه وآلاتُ تدميرِه.

الطائفة الثانية: التي تؤمن بصلاحية السُّنَّة لكل زمان ومكان:

وأصحاب هذه الطائفة على منهجين:

الأول: منهج التساهل في تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع:

هذا المنهج سلكه بعض أهل البدع من المتقدمين، وسار عليه جماعة من المتأخرين وخاصة المعاصرين منهم، فتجرَّؤوا على تنزيل نصوص السُّنَّة على الوقائع والأحداث دون ضوابط أو قيود، غير آبهين بالنتائج المترتبة على ذلك، والمفاسد التي قد تحصل بسبب سوء هذا التَّنزيل.

وأصحاب هذا المنهج مع اتفاقهم في سوء التَّنزيل والتساهل فيه، إلا أنهم مختلفون في مشاربهم ومراميهم؛ فمنهم من يفعل ذلك نصرة لمذهبه أو حزبه وجماعته، فينزلون الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة على أنفسهم، والأحاديثُ الواردة في صفات الفرق الضالة والمنحرفة ينزلونها على مخالفيهم، وربما اضطرهم ذلك إلى لَيِّ أعناق النصوص حتى تتوافق مع أهوائهم وتتلاءم مع أهدافهم.

ومنهم من يفعل ذلك بدافع الوعظ وهدف إرجاع الناس إلى دينهم؛ فيُرغِّبونهم من خلال إنزال نصوص الفتن وأشراط الساعة على واقعهم المعاصر، فيخدعون بذلك عوام الناس وجهالهم، ومعلوم أنَّ نفوس العامة مولعة بالغرائب وتتبع العجائب؛ وتَلْقى هذا التَّنزيل بالتسليم، مما يزيد الواعظ جرأة في تنزيل المزيد من النصوص من غير فقه لها، ولا معرفة صحيحها من سقيمها؛ فيوقع نفسه في الضلال ويضل غيره.

ومنهم من يفعل ذلك تأييدًا لفكرٍ شاذٍّ، تتكون الذهنيةُ فيه عبر أجواء مشحونة بعاطفة دينية غير منضبطة؛ فيدفعه ذلك لتوظيف نصوص السُّنَّة حسب هذا التكوين الفكري، وليكتسب من جرَّاء ذلك

(١٣) المأزق في الفكر الديني بين النَّص والواقع، لنضال عبد القادر الصالح ص (٢٠٥).
(١٤) أسئلة الحمقى في السياسة والإسلام السياسي، لشاكر النابلسي ص (١٧٠).

جرأة على تنزيل النصوص حسب هذه البيئة والواقع الذي اصطبغ به.

والآخر: المنهج المعتدل في تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع:

وهو المنهج الصحيح الذي عليه سلفُ هذه الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وينبني هذا المنهج على أسس سليمة وقواعد متينة، وتحكمه ضوابط متقنة تضبط سلامة تنزيل النَّص الصحيح في موضعه الصحيح، فيراعى في هذا المنهج الضوابط التي تحكم الشخص الذي يقوم بتنزيل النَّص على الواقع، وضوابط النَّص نفسه، وضوابط الواقع الذي ينزل عليه، وضوابط عملية التَّنزيل. وسيتبين ذلك من خلال المبحث الآتي.

المبحث الثاني:ضوابط تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع

هناك ضوابط معينة لتنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع تنزيلًا صحيحًا؛ منها ما يتعلق بمن يقوم بتنزيل النَّص، ومنها ما يتعلق بالنَّص المراد تنزيله، ومنها ما يتعلق بالواقع المنزل عليه، ومنها ما يتعلق بعملية التَّنزيل، ويمكن ذكر هذه الضوابط في المطالب التالية:

المطلب الأول: الضوابط المتعلقة بنص السُّنَّة المراد تنزيله:

أولًا: التحقق من صحة النَّص:

فلا بد قبل تنزيل نص السُّنَّة على الواقع، من التحقق من الناحية الثبوتية للنص، وأنَّه ليس بضعيف أو موضوع؛ لأنَّ الاستدلال بالحديث الموضوع أو شديد الضعف لا يجوز شرعًا، يقول ابن تيمية رحمه الله: "الاستدلال بما لا تُعلم صحته لا يجوز بالاتفاق، فإنه قول بلا علم، وهو حرام بالكتاب والسُّنَّة والإجماع"(١٥).

وقد أخلَّ بهذا الضابط كثير من الذين ينزلون أحاديث الفتن والملاحم على الوقائع والأحداث المعاصرة المستجدة، فلا يُعنَون بصحة الحديث، ولا يتحققون من ثبوته؛ مما أوقعهم في كثير من الغلطات الفادحة والاضطراب في المنهج.

---

(١٥) منهاج السُّنَّة النَّبويَّة (١٦٨/٧).

ثانيًا: التحقق من بقاء حكم النَّص:

إذا كان نص السُّنَّة المراد تنزيله من نصوص الأحكام، فلا بد من التحقق من بقاء حكمه، حتى لا يكون منسوخًا.

وأهل العلم متفقون على أنَّ معرفة الناسخ والمنسوخ فرض لكل من تصدى لتفسير نصوص الكتاب والسُّنَّة، أو استنباط الأحكام منهما؛ حتى لا يوجب على الناس ما لم يوجبه الله عليهم، أو يسقط عنهم ما أوجبه عليهم(١٦).

فالتحقق من بقاء حكم النص أمر عظيم، والجهل به أمر خطير؛ لأنه قد يُوجَد تعارض بين النصوص، ولا يندفع هذا التعارض إلا بمعرفة ناسِخِها من مَنْسُوخِها.

ثالثًا: جمع طرق الحديث ورواياته:

لأنَّ ذلك يُعين على فهم النَّص، ويُبين الصورة الكلية لمعناه والمقصود منه، فإذا جاء النَّص مجملًا أو مبهمًا في روايةٍ فسَّرته رواياتٌ أخر، أو جاء مطلقًا في رواية قيَّدته رواية أخرى، ولذلك يقول الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تَجْمَع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسِّر بعضه بعضًا"(١٧)، ويقول القاضي عياض: "الحديث يفسر بعضه بعضًا، ويرفع مفسَّره الإشكالَ عن مجمله ومتشابهه"(١٨).

ولم تقتصر فائدة جمع طرق الحديث وروايته على فقهه فحسب، بل يمكن بذلك الكشف عن بعض الأوهام والأخطاء التي قد تقع في بعض الروايات؛ ولهذا يقول علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجْمَع طرقه لم يتبين خطؤه"(١٩).

رابعًا: مراعاة الدلالات اللغوية في فهم النَّص:

لا يتأتى فهم نصوص السُّنَّة النَّبويَّة ولا يتجلى معناها إلا بمعرفة اللغة العربية؛ لأنَّ هذه النصوص جاءت بلسان عربي، واللغة العربية هي لسان العلوم الشرعية، والهادي إلى المعاني الأصلية والفرعية، بها يُتوصل إلى حقيقة معانيها، ويتسنم درج مبانيها، وعنها يُصدر التأويل وتتوجه الأقاويل، وأنه لا يوصل إلى معرفة كتاب الله تعالى، ومعرفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بحفظ لغات العرب

---

(١٦) الناسخ والمنسوخ للمقري ص (١٨)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/١١٧).

(١٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٢١٢).

(١٨) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/٣٨٠).

(١٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٢١٢).

وجهاتها[٢٠].

ولهذا السبب جعل المحققون معرفةَ اللغة العربية فرضًا واجبًا على مَنْ أراد فهم النصوص الشرعية، يقول ابن تيمية: "إن نفس اللغة العربية من الدِّين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسُّنَّة فرض، ولا يُفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"[٢١].

بل عدَّ بعضهم اللحن في الحديث كذبًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الأصمعي: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو؛ أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٢٢]؛ لأنه لم يكن يلحن؛ فمهما رَوَيْتَ عنه ولحنت فيه كذبتَ عليه"[٢٣].

قال ابن الصلاح معلقًا على كلام الأصمعي: "فحقٌّ على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومَعَرَّتِهما"[٢٤].

فمعرفة اللغة مهمة لمن يريد أن يفهم نصًّا لينزله على واقع معين، وقد كان ضَلال بعض أهل البدع بسبب جهلهم بلغة العرب، فإنهم يحملون نصوص السُّنَّة على ما يدَّعون أنَّها دالة عليه، ولا يكون الأمر كذلك[٢٥]، يقول أبو أيُّوب السَّخْتِياني: "عامَّةُ من تزندقَ بالعراق لقلَّةِ علمهم بالعربيَّة"[٢٦].

ومن الأمثلة التي يمكن التمثيل بها هنا: تنزيل بعض المبتدئين في العلم حديث: «**لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ**»[٢٧] على المرأة التي تكون في حال الحيض.

خامسًا: معرفة أسباب ورود النَّص النبوي:

المقصود بأسباب ورود الحديث: العلم الذي يُبحث فيه عن الأسباب الداعية إلى ذكر رسول الله

---

(٢٠) المسلسل في غريب لغة العرب، لأبي الطاهر التميمي ص (٣٢) بتصرف يسير.

(٢١) اقتضاء الصراط المستقيم (٥٢٧/١).

(٢٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم (٣٣/١) رقم (١٠٧).

(٢٣) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص (١٨٤)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٠/٣٧)، معرفة أنواع علوم الحديث ص (٣٢٦).

(٢٤) معرفة أنواع علوم الحديث ص (٣٢٦).

(٢٥) مجموع الفتاوى (١١٦/٧).

(٢٦) كتاب الزينة لأبي حاتم الرازي ص (١٢٤).

(٢٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار (١٧٣/١) رقم (٦٤١)، والترمذي في جامعه، أبواب الصلاة، باب: ما جاء لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار (٢١٥/٢) رقم (٣٧٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار (٢١٥/١) رقم (٦٥٥) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا، والحديث إسناده صحيح، وقد رجَّح الدارقطني وقفه. ينظر: علل الدارقطني (٤٣١/١٤).

صلى الله عليه وسلم الحديثَ أولًا، وهذا السبب قد يكون سؤالًا، وقد يكون قصةً، وقد تكون حادثة، فيقول النبي صلى الله عليه وسلم الحديث بسببه أو بسببها[٢٨].

يقول الشاطبي: "كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك"[٢٩].

فمعرفة أسباب ورود النَّص والمناسبة التي قيل فيها تفيد كثيرًا في تجلية المعنى وإيضاحه، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومعرفة المبهم والمهمل في النَّص، وغير ذلك، وأسباب ورود الحديث كأسباب نزول الآيات في الأهمية.

فلا بد لفهم الحديث فهمًا سليمًا دقيقًا، من معرفة الملابسات التي سيق فيها النَّص، وجاء بيانًا لها، وعلاجًا لظروفها، حتى يتحدد المرادُ من الحديث بدقة، ولا يتعرض لشطحات الظنون، أو الجري وراء ظاهر غير مقصود، ومما لا يخفى أن علماءنا قد ذكروا أنَّ مما يعين على حسن فهم القرآن معرفةَ أسباب نزوله؛ حتى لا يقع فيما وقع فيه بعض الغلاة، فإذا كانت أسباب نزول القرآن مطلوبة لمن يفهمه أو يفسره، كان أسباب ورود الحديث أشدَّ طلبًا؛ لأن السُّنَّة فيها من الخصوص والتفاصيل ما ليس في القرآن الكريم[٣٠].

والغفلة عن إدراك أبعاد سبب النزول والورود، جعل البعض يُنزل النَّص أو الحكم الشرعي على غير محله، بما أفضى إلى تعطيل الكثير من الأحكام، على اعتبار أنها كانت تمثل حالة كان عليها المجتمع الإسلامي الأول، في مراحل تحويله إلى الإسلام، ثم تجاوزها إلى ما فوقها، فأصبحت منسوخة أو مقيدة، دون أن يدروا أن خلود السُّنَّة، يعني خلود المشكلات التي عرضت لها، والحلول التي قدمتها، وأن الأمة في تاريخها الطويل، سوف تتعرض لحالات كثيرة من السقوط والنهوض، والهزيمة والنصر، والضعف والقوة، وأن لكل حالة حُكْمَها وفقهَها، وأنه لا يكفي حفظ النصوص وفهمها، بعيدًا عن أسباب نزولها وورودها، التي تعين على فهم الحال التي تتنزل عليه.

فأسباب ورود الحديث هي أشبه ما تكون بوسائل إيضاح لتنزيل النَّص على الواقع، أو أداة معينة على التَّنزيل في كل زمان ومكان، ومع ذلك لا تُعَدُّ قيدًا للنص، تجمده في نطاق المناسبة، بمقدار ما تمنح من فقهٍ للتنزيل على الواقع؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[٣١].

---

(٢٨) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص (٤٦٧).

(٢٩) الموافقات (٤/١٥٥).

(٣٠) كيف نتعامل مع السُّنَّة النَّبويَّة للقرضاوي (١٤٥، ١٤٦) بتصرف.

(٣١) ينظر: مقدمة عمر عبيد حسنه لكتاب (أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس) للدكتور محمد رأفت سعيد، ص (١٧-٢٤، ٣٢) بتصرف.

سادسًا: مراعاة دلالات سياق النَّص:

للسياق أهمية كبرى في فهم النَّص، بل هو من أهم أنواع الدلالات على المعاني، يقول العز بن عبد السلام: "السياق مرشد إلى تبيُّن المجملات وترجيح المحتملات وتقرير الواضحات"(٣٢)، ويقول ابن القيم: "السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غَلِطَ في نظره وغَالَطَ في مناظرته"(٣٣).

فالسياق لا يقل أهمية عن الألفاظ التي تُكَوِّن النَّص، وكلاهما يوصل إلى معرفة مراد المتكلم، الذي هو الهدف المنشود، "والألفاظ لم تُقْصَد لنفسها وإنما هي مقصودة للمعاني، والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم، ومراده يظهر من عموم لفظه تارة، ومن عموم المعنى الذي قصده تارة، وقد يكون فهمه من المعنى أقوى، وقد يكون من اللفظ أقوى، وقد يتقاربان"(٣٤).

وبهذا نعلم خطورة فهم النَّص بمعزل عن سياقه، فما من نَصٍّ إلا وله سياق قيل فيه، فمحاولة فهم هذا النَّص بعيدًا عن سياقه يُعَدُّ فهمًا خاطئًا مجتزَءًا، يقول الشاطبي: "كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ، وإلا صار ضحكة وهزأة ... لو اعتبر اللفظ بمجرده لم يكن له معنى معقول؛ فما ظنك بكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم؟"(٣٥).

وقال في موضع آخر: "إن المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان؛ فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم: الالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فَرَّق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض"(٣٦).

---

(٣٢) الإمام في بيان أدلة الأحكام ص (١٥٩).

(٣٣) بدائع الفوائد (٩/٤).

(٣٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٦٦/١).

(٣٥) الموافقات (٤١٩/٣).

(٣٦) المرجع السابق (٢٦٦/٤).

المطلب الثاني: الضوابط المتعلقة بمن يُنَزِّل نصوص السُّنَّة على الواقع:

من أهم الضوابط المتعلقة بمن يقوم بتنزيل نصوص السُّنَّة، ما يلي:

أولًا: التمكن من علوم الشريعة:

لا بد لمن يتصدى لتنزيل النصوص أن يكون عالمًا بالكتاب والسُّنَّة والآثار، والقياس وأقاويل الناس، ولسان العرب، ومقاصد الشريعة وغاياتها، وغيرها من الشروط التي ذكرها العلماء في المجتهد والمفتي.

فالذي لم يكن على دراية بالعلوم الشرعية لا يمكنه تنزيل النصوص على الواقع؛ لأنه لا يستطيع فهم هذه النصوص، ولا يحسن تنزيلها التَّنزيل الصحيح، يقول السيوطي – بعد أن ذكر عددًا من العلوم التي يجب أن يُلم بها من أراد الاستدلال بنصوص السُّنَّة وتنزيلها – : "الكلام في الحديث والاستدلال به ليس بالهيِّن، ولا يحل الإقدام على التكلم فيه لمن لم يجمع هذه العلوم"(٣٧).

فالتمكن من علم من علوم الشريعة دون العلوم الأخرى لا يجعل المرء قادرًا على تنزيل النصوص، بل لا بد من جمعها جميعًا؛ ولهذا يقول الأقدمون: "المحدث بلا فقه كعطار غير طبيب، فالأدوية حاصلة في دكانه، ولا يدري لماذا تصلح، والفقيه بلا حديث كطبيب ليس بعطار، يعرف ما تصلح له الأدوية إلا أنها ليست عنده"(٣٨).

ثانيًا: الإخلاص والتجرد من الهوى:

الإخلاص والتجرد، هو شرط أساسي لكل عمل، وبدونه يصبح العمل لا قيمة له، فالذي ينزل نصوص السُّنَّة على الواقع يقوم بواجب شرعي، فينبغي له أن يجعل عمله هذا خالصًا لله عز وجل، ويتجرد من هوى النفس، ولا يكون هدفه الانتصار لنفسه أو مذهبه أو جماعته أو حزبه ونحو ذلك، ولا يقصد بذلك المكاسب والمنافع الذاتية، بل هدفه تحقيق مصلحة الأمة.

وقد أخلَّ بذلك بعض أصحاب الأهواء الذين قدَّموا مصالحهم الشخصية والمذهبية على المصالح العامة، فنزَّلوا نصوص السُّنَّة على الواقع بما يتماشى مع أهوائهم وآرائهم، غاضِّين الطرف عما يترتب على ذلك من إضرار بالمصالح العامة للأمة، ومع ذلك يدَّعون أنهم مصلحون ومجددون، ولا يدرون أنهم أفسدوا أشنع الفساد، فهم لا يشعرون بفسادهم هذا؛ لأنَّ ميزان الصلاح والفساد قد اختل في نفوسهم، باختلال ميزان الإخلاص والتجرد، بسبب تأرجح النفوس بالأهواء والمنافع الذاتية.

---

(٣٧) الحاوي للفتاوي (٢/٢٧٧).

(٣٨) المصدر السابق، الموضع نفسه.

ثالثًا: الرجوع إلى أهل العلم:

تنزيل النصوص على الواقع أمر ليس باليسير كما سبق، فتطبيق حكم النَّص أو النصوص على واقعة أو حادثة معينة يعدُّ نازلة من النوازل وهذا يستوجب الرجوع إلى أهل العلم الراسخين؛ لأنهم هم الذين يدركون الأمور على حقيقتها، ويُقدِّرون المصالح والمفاسد، ويسيرون بالأمة وفق شرع الله في سائر الأحوال؛ ولذلك أوصى الله عباده في النوازل بالرجوع إليهم وسؤالهم؛ لأنهم أقرب الناس إلى معرفة الحق وإصابته، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء:٨٣].

ومن فائدة الرجوع إلى العلماء أن تنزيل النصوص يكون صادرًا من جماعة، وليس اجتهادًا فرديًّا، ومعلوم أن الناس ليسوا سواء في الاستعداد والفهم وصفاء الذهن، وعند اجتماعهم يكمل هذا نقص هذا وهكذا، وبذلك تحصل السلامة من سوء تنزيل النصوص وما يترتَّب عليها من أضرار ومفاسد قد تعصف بالأمة وتوقعها في النكبات، هذا سوى الإثم الحاصل بسوء التَّنزيل وإثم ما يترتب عليه من مفاسد، ومن المقرر شرعًا وعقلًا أن الأحكام المتعلقة بمصالح الأمة لا ينبغي أن يتولاها فرد من الأفراد.

وقد كان من منهج السلف الصدور عن العلماء، وردُّ الأمر إليهم، وتَلَقِّي التوجيه والحكم منهم، والالتفاف حولهم؛ ولذلك سلَّمهم الله من فتن كثيرة، بخلاف ما نحن عليه اليوم من فتن وتفرق ومَثُلات حلت بالأمة، ولا شك أن من أعظم أسبابها عدمَ الخضوع لمرجعية العلماء، بل إلغاءَها، خاصة عند بعض الأجيال الناشئة، ولم يدر أكثرهم أن مرجعية العلماء هي وصية الله وصمام الأمان لهذه الأمة.

وينتظم ما سبق ويندرج تحته سؤالُ أهل الاختصاص واستشارتهم إذا كانت الواقعة المنزل عليها النَّص تتعلق بعلم الطب أو الهندسة، أو الاقتصاد أو الاجتماع، أو الفلك ونحو ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، قال القاسمي: "في الآية دليل على وجوب الرجوع إلى العلماء فيما لا يُعْلَم"(٣٩).

رابعًا: المعرفة بالواقع:

من القواعد المقررة عند العلماء والمسلمة عند العقلاء: أنَّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره؛ ولذلك لا بد لمن أراد تنزيل نص على واقع معين أن يكون لديه تصور صحيح لذلك الواقع قبل أن ينزل حكم النصوص على هذا الواقع، وهذه تُعدُّ نصف الاجتهاد، والنصف الآخر فهم النَّص والحكم

(٣٩) محاسن التأويل (٦/٣٧٥).

الشرعي.

يقول ابن القيم: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علمًا.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حُكْم الله الذي حَكَم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يَعدَم أجرين أو أجرًا؛ فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله ... ومن تأمل الشريعة وقضايا الصحابة وجدها طافحة بهذا، ومن سلك غير هذا أضاع على الناس حقوقهم، ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله"(٤٠).

فلا بد من الإحاطة بأطراف الواقعة، ومكوناتها، وأوصافها، وأسبابها، وآثارها، قبل إيقاع الأحكام الشرعيَّة عليها، وينتظم ذلك في أمرين: الأول: التصوُّر الصحيح لحقيقة الواقعة. والثاني: التصوُّر التام للجوانب الأخرى المتعلِّقة بالواقعة(٤١).

يقول السعدي رحمه الله: "جميع المسائل التي تحدث في كلِّ وقت، وسواءٌ حدثت أجناسها أو أفرادها؛ يجب أن تُتَصَوَّر قبل كلِّ شيء، فإذا عُرِفت حقيقتها، وشُخِّصَت صفاتها، وتصوَّرها الإنسان تصوُّرًا تامًّا بذاتها ومقدماتها ونتائجها، طُبِّقَت على نصوص الشرع وأصوله الكلية"(٤٢).

والتقصير في فهم الواقع وتصور الوقائع يؤدي إلى الخطأ في تنزيل النصوص الشرعية على الواقع، ويكون بذلك الحكم الشرعي نُزِّل في غير موضعه، وأغلب أخطاء المجتهدين تكون بسبب فهم الواقع وتصوره، يقول الحجوي: "وأكثر أغلاط الفتاوى من التصور"(٤٣).

المطلب الثالث: الضوابط المتعلقة بالواقع المُنَزَّل عليه نص السُّنَّة:

الواقع المراد تنزيل النَّص عليه، له ضابط واحد، وهو:

أن يكون الواقع مطابقًا للأوصاف الواردة في نص السُّنَّة:

لا بد من وضوح التفاصيل الدقيقة للواقع؛ حتى نضمن صحة التَّنزيل، فقد تشترك مجموعة من الوقائع في

---

(٤٠) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٦٥/٢).

(٤١) الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي دراسة تأصيلية تطبيقية ص (٢٧٩).

(٤٢) مجموع الفوائد واقتناص الأوابد ص (٩٥).

(٤٣) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٥٧١/٢).

صفات عامة، مع كون النَّص قاصدًا لواقعة منها لا جميعها، ويكون تمييز هذه الواقعة المعينة بالصفات الخاصة لها دون ما سواها، فالصفات الخاصة دلالتها على صحة التَّنزيل أقوى من دلالة الصفات المشتركة، وبحسب توافر نوعَيِ الصفات في الواقعة يكون الجزم بصحة التَّنزيل(٤٤).

ويقع خلط كثير ولبس لدى بعض من ينزِّل النصوص على واقع معين، في تشخيص ذلك الواقع، وفهم زواياه المتعددة، فإن أي خلل في زاوية من تلك الزوايا لا بد أن يمتدَّ أثره إلى نتيجة الحكم المنزل على تلك الواقعة المعينة.

ومن الأمثلة التي يذكرها العلماء في ذلك: اعتقاد أنَّ ابن صيَّاد هو المسيح الدجال للصفات المشتركة بينهما التي جاءت في نصوص السُّنة، ومن هذه الصفات: أنَّ كلاهما من اليهود، وأعور، ودجال.

قال البرزنجي: "الأصح أن الدجال غير ابن صياد، وإن شاركه ابن صياد في كونه أعور، ومن اليهود، وأنه ساكن في يهودية أصبهان، إلى غير ذلك"(٤٥).

المطلب الرابع: الضوابط المتعلقة بعملية التَّنزيل:

عملية تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع يضبطها عدد من الضوابط، منها:

أولًا: فهم النَّص على ضوء النصوص الأخرى:

حتى يكون النَّص سالمًا من المعارضة في معناه، واضحًا في محتواه؛ ينبغي أن يُفْهَم في ضوء النصوص الأخرى، والمقصود بالنصوص الأخرى كل النصوص الشرعية التي لها علاقة مؤثرة في معنى النَّص الذي يراد بيان معناه، سواء كانت هذه العلاقة قريبة أم بعيدة، فتشمل آيات القرآن، والأحاديث الأخرى، وما يلحق بذلك من المعاني المعلومة من الدِّين بالضرورة التي بنيت في الأساس على نصوص من الكتاب والسُّنَّة، ذلك أن النصوص الشرعية نصوص متكاملة، يصدق بعضها بعضًا، ويبين بعضها ما أُجمل في الآخر، ويفسِّر بعضها ما أَشكَل في غيره، فلا تتضح المسائل والأحكام، ولا يتحرر الفهم الصحيح؛ حتى تستوفى جميع النصوص الواردة فيها؛ لأنها من مشكاة واحد، ولا يمكن أن يرد بينها تناقض ولا اختلاف، وفهم الحديث النبوي في ضوء هذه النصوص، مطلب أساسي مسلم به في منهج المعرفة(٤٦).

---

(٤٤) معالم ومنارات في تنزيل نصوص الفتن والملاحم، لعبد الله العجيري ص (١٣٤).

(٤٥) الإشاعة لأشراط الساعة ص (٢٦٥).

(٤٦) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي، د. محمد العمير ص (٢٠) بتصرف.

فإذا كان نص السُّنَّة يتناول موضوعًا معينًا، وهذا الموضوع له ذكر في القرآن الكريم، فلا بد أن يُفهم النَّص في ضوء الآيات التي تطرقت لذلك الموضوع، وكذلك فهم النَّص النبوي لا بد أن يكون في ضوء النصوص النَّبويَّة الأخرى التي تناولت موضوع النَّص المراد فهمه وتنزيله؛ وبدون ذلك قد يُساء فهم النَّص؛ لأن نص الحديث قد يكون عامًّا فيُخَصَّص بحديثٍ آخر، أو يكون مطلقًا فيُقيَّد بأحاديث أُخَر، وهكذا.

ثانيًا: فهم النَّص وفق منهج السلف:

المراد بالسلف الذين يجب الأخذ بفهمهم لنصوص السُّنَّة: هم من جمعوا بين وصفين؛ الأول: وصف الزمان: فهم أهل القرون الثلاثة الفاضلة التي شهد لها النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرية، بقوله: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ**»(٤٧).

يقول شيخ الإسلام: "من المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسُّنَّة وما اتفق عليه أهل السُّنَّة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة – في الأعمال والأقوال والاعتقاد ... –: القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وأنهم أفضل من الخَلَف في كل فضيلة: من علم، وعمل، وإيمان، وعقل، ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل، هذا لا يدفعه إلا مَن كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام وأضله الله على علم؛ وما أحسنَ ما قال الشافعي رحمه الله في رسالته: (هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب يُنَال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا)"(٤٨).

وأما الوصف الثاني فهو اتِّباع النبي صلى الله عليه وسلم، والالتزام بسنته، والسير على ما كان عليه أصحابه في الاعتقادات والعبادات والمعاملات والسلوك والأخلاق وغيرها.

وفهم السلف الذي يجب الأخذ به في فهم النَّص يتمثل في أمرين:

الأول: ما علمه واستنبطه الصحابة والتابعون وأتباعهم من مجموع النصوص الشرعية أو أفرادها مرادًا لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، سواء كان ذلك في الأصول الكلية من أصول الدِّين أو

---

(٤٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (١٧١/٣) رقم (٢٦٥٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (١٩٦٣/٤) رقم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤٨) مجموع الفتاوى (١٥٧/٤، ١٥٨).

فروعه، أو في نصٍّ شرعيٍّ بعينه، أو في اجتهاد في مسألة من المسائل التي لم يرد النَّص الشرعي صريحًا في بيانها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما أقوال الصحابة؛ فإن انتشرت ولم تُنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير العلماء"(٤٩).

والثاني: الاقتداء بالسلف في مسالك العلم، ومناهج الاستدلال، وترتيب الأدلة، وطريقة النظر في مسائل الخلاف، وكيفية التعامل مع القضايا التي استجدت لهم بعد زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

فالسلف أعلم بمراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم من غيرهم، واللغة العربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فِطَرهم وعقولهم، ولا يُعلم أحد في الإسلام أفصح لسانًا وأسَدَّ بيانًا من أهل القرون الأولى المفضلة، وأولاهم في هذا الفضل والسبق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم(٥٠).

وتتأكد الحاجة إلى فهم السلف للنصوص في مقابل الهجمة الشرسة المعاصرة على السُّنَّة النَّبويَّة التي أسهم فيها كثير ممن سمَّوا أنفسهم رجال الإصلاح وزعماء التنوير والتجديد، ثم تلا تلك الهجمةَ موجةٌ هي أشد خطرًا يتزعمها لفيف من مفكري المدرسة الحداثية التي قامت على أصول فكرية مختلفة تستمد آلياتها من خارج أصول الفكر الإسلامي، ومناهج الاستنباط التي عرفها المسلمون، فادعى أصحاب هذه المدرسة ضرورة مراجعة الفهم القديم للنص، وإعادة قراءته قراءة معاصرة حديثة، يتفاعل معها القارئ فيفهم ما يقرأ وينقده، ثم يضفي عليه معنى جديدًا بحسب قناعته الفكرية واتجاهه المذهبي، فنص السُّنَّة عندهم مفتوح على جميع المعاني، فمن خلال حركته بفاعلية البشر تتجدد دلالته، ولكل قارئ أن يفهمه وفق معطيات زمانه(٥١).

ففهم السلف للنصوص ومنهجهم في ذلك، يعصم من الفهم الباطني للنصوص الذي يدعيه بعض المبتدعة، والظاهرية المذمومة، والحداثة التي ترى التجديد الكامل لمعنى النَّص.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "من فسر القرآن أو الحديث، وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، فهو مفترٍ على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام"(٥٢).

---

(٤٩) المرجع السابق (١٤/٢٠).

(٥٠) ينظر: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، د. عبد الله الدميجي، ص (٣٤-٤٣)، الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي ص (٦١-٦٥).

(٥١) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي، د. محمد العمير، ص (٣٥).

(٥٢) مجموع الفتاوى (٢٤٣/١٣).

ثالثًا: أن يكون تنزيل نص السُّنَّة في ضوء مقاصد الشريعة:

من المهم مراعاة مقاصد الشريعة العامة والخاصة عند إرادة تنزيل نص من نصوص السُّنَّة، ولكي يتضح هذا الضابط لا بد من التعريف بمقاصد الشريعة، وقد عرَّفها العلماء بأنها: الغايات التي أُنزلت الشريعة لأجلها؛ لتحقيق مصالح العباد الدنيوية والأخروية(٥٣).

فالشريعة الإسلامية مقصدها الأعظم تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل؛ لأجل سعادتهم في الدارين، ويكون ذلك بجلب المصالح لهم، ودرء المفاسد عنهم، في أمور معاشهم ومعادهم، وقد تواردت عبارات العلماء والمحققين على تأكيد هذا المعنى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "إنَّ الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها"(٥٤).

و"الشريعة مَبْنَاها وأساسُها على الحِكَم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عَدْلٌ كلُّها، ورحمةٌ كلها، ومصالحُ كلها، وحكمةٌ كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجَوْر، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة، وإن أُدخلت فيها بالتأويل"(٥٥).

فلذلك: مراعاةُ المصلحة والمفسدة عند تنزيل النصوص يُعدُّ أمرًا مهمًّا؛ لأنها المقصود الأعظم والمطلوب الأهم في الشريعة الإسلامية.

وقد أخل بهذا الضابط صنفان:

الصنف الأول: الذين يهملون المقاصد ولا يأخذون بها:

ويمثل هذا الصنفَ فرقةُ الخوارج ومن سار على نهجهم، فهؤلاء يأخذون حكم النَّص، وينزلونه دون نظر إلى المصالح والمفاسد والموازنة بينها.

والأمر والنهي وإن كان متضمنًا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له؛ فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثرَ، لم يكن مأمورًا به؛ بل يكون محرمًا إذا كانت

---

(٥٣) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (٢/٢١)، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني ص (٧).

(٥٤) منهاج السُّنَّة النَّبويَّة (١/٥٥١).

(٥٥) إعلام الموقعين (١/٤١).

مفسدته أكثر من مصلحته؛ لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة(٥٦)؛ ولهذا توارد أهل العلم على أنَّه ليس كل ما يُعلم من الحقِّ يُطلب نشره وتنزيله، فهناك ما يراعى فيه الواقع والمصلحة والمفسدة.

ويقول الشاطبي: "ليس كل ما يُعْلَم مما هو حق يُطْلَب نشره، وإن كان من علم الشريعة، ومما يفيد علمًا بالأحكام، بل ذلك ينقسم؛ فمنه ما هو مطلوب النشر، وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلى حال أو وقت أو شخص". ثم ذكر الضابط في ذلك فقال: "وضابطه أنك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صحت في ميزانها، فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله"(٥٧).

فالأمر لا يتعلق فقط بمعرفة حكم النَّص، وما يطلبه الشرع منا، والتأكد منه، والانطلاق لإنجازه، بل يتعلق أيضًا، باستكمال أبعاد أخرى تخص المحل ومساحة التنفيذ، والتَّنزيل على الواقع وكيفياته، ومنهجية ومرحلية الإنجاز، حيث يحتاج الاجتهاد إلى بصيرة نافذة، وعقل راشد، وفقه نضيج، يمتلك مفاتيح المعادلات المركبة، التي يفرزها التدافع بين الحق والباطل، والصواب والخطأ، والمصلحة والمفسدة(٥٨).

الصنف الثاني: الذين يغلون في إعمال المقاصد الشرعية ويتوسعون فيها:

وهؤلاء تحت إعمال مقاصد الشرعية ألغوا كثيرًا من التشريعات، وأضافوا أخرى لم تكن موافقة للشريعة، وقد أنكر هذا الأمرَ العلماء المتقدمون حينما سلك بعض الناس في زمانهم مسلك التوسع في المقاصد.

يقول أبو المعالي الجويني: "وليس يسوغ لنا أن نستحدث وجوهًا في استصلاح العباد، وجلب أسباب الرشاد، لا أصل لها في الشريعة، فإن هذا يجر خرمًا عظيمًا، وخطبًا هائلًا جسيمًا"(٥٩).

رابعًا: التأني في تنزيل نصوص السُّنَّة:

التأني مطلب في كلِّ الأمور، وقد جاءت بذلك النصوص الشرعية، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ

(٥٦) مجموع الفتاوى (١٢٩/٢٨) بتصرف يسير.

(٥٧) الموافقات (١٦٧/٥، ١٧٢).

(٥٨) ينظر: مقدمة عمر عبيد حسنه لكتاب (أسباب ورود الحديث أسباب وتأسيس) للدكتور محمد رأفت سعيد، ص (١٩) بتصرف.

(٥٩) غياث الأمم في التياث الظلم ص (٢٨٧).

ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء:٩٤]. قال ابن جرير: "(فَتَبَيَّنُوا) يقول: فتأنَّوا في قتل من أشكل عليكم أمره، فلم تعلموا حقيقة إسلامه ولا كفره، ولا تعجلوا فتقتلوا من التبس عليكم أمره، ولا تتقدَّموا على قتل أحد إلا على قتل من علمتموه يقينًا حربًا لكم ولله ولرسوله"[٦٠].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحُجُرات:٦]، قال الشوكاني: "من التثبت: الأناة وعدم العجلة، والتبصر في الأمر الواقع، والخبر الوارد؛ حتى يتضح ويظهر"[٦١].

فالتأني يتيح للإنسان النظر في العواقب والمصالح والمفاسد، والعجلة توجب له وضع الأشياء في غير مواضعها، وتجلب عليه أنواعًا من الشُّرور، وتمنع عنه أنواعًا من الخير[٦٢].

وعملية تنزيل النصوص على الواقع مسألة دقيقة تحتاج إلى تتبعٍ للنصوص، ونظرٍ في ثبوتها ومعانيها، وسبرٍ لدلالاتها، إضافة إلى معرفة الواقع، ومقارنة الوارد في هذه النصوص وطبيعة الواقع، وهي من ثَم تحتاج إلى شيء من الوقت من أجل الإنضاج، فإذا استعجل عليها وأخرجت قبل الإنضاج فسدت وأفسدت[٦٣].

وبالتأني يسلم الإنسان من تبعات المفاسد المترتبة على التَّنزيل الخاطئ للنصوص، وخصوصًا لتلك النصوص المتعلقة بالفتن والمسائل المشتبهة الشائكة، يقول ابن مسعود رضي الله عنه: "إنها ستكون هَنَاتٌ وأمور مشبهات، فعليك بالتؤدة؛ فتكونُ تابعًا في الخير، خيرٌ من أن تكون رأسًا في الشر"[٦٤].

---

(٦٠) جامع البيان (٧٠/٩).

(٦١) فتح القدير (٧١/٥).

(٦٢) الروح ص (٢٥٨).

(٦٣) معالم ومنارات في تنزيل نصوص الفتن والملاحم ص (١٤٥) بتصرف.

(٦٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٥٦/٧) رقم (٣٧١٨٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٥/١٣) رقم (٩٨٨٦).

المبحث الثالث:نماذج من التَّنزيل الخاطئ لنصوص السُّنَّة، والآثار المترتبة على ذلك

المطلب الأول: نماذج من التَّنزيل الخاطئ لنصوص السُّنَّة:

الأحاديث التي وقع الخطأ في تنزيلها كثيرة جدًّا، لعلي أشير هنا إلى نماذج منها، على سبيل التمثيل والانتقاء لا الحصر والاستقصاء، ومن ذلك:

١) تنزيل الأحاديث الواردة في المهديِّ على بعض الأعيان:

فالأحاديث الواردة في المهدي كثيرة؛ منها الصحيح، ومنها الضعيف، ومن ذلك:

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ العَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي**»(٦٥)، وهناك أحاديث كثيرة في المهدي يطول المقام بذكرها، والمقصد هنا الإشارة فقط.

وقد ادَّعى فِئَام من الناس كلٌّ منهم أنه المهدي، فما من بلد إسلامي إلا وتجد فيها من ادعى المهدية أو ادُّعِيَت له، وهذا مشاهد معلوم، بل لا يخلو زمان من الأزمنة من أناس ادعوا المهدية(٦٦).

ومن الأسباب الرئيسة في الخطأ هنا عدم استكمال الشخصية المحددة للصفات التي جاءت في الأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي، وعدم مراجعة أهل العلم في ذلك، وركوب موجة الهوى، وحب الظهور والشهرة.

٢) تنزيل الأحاديث التي جاءت في السفياني على شخصيات معاصرة:

وردت أحاديث كثيرة في رجل يسمى السفياني، من هذه الأحاديث:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يَخْرُجُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: السُّفْيَانِيُّ فِي عُمْقِ دِمَشْقَ، وَعَامَّةُ مَنْ يَتْبَعُهُ مِنْ كَلْبٍ، فَيَقْتُلُ حَتَّى يَبْقُرَ بُطُونَ النِّسَاءِ، وَيَقْتُلُ الصِّبْيَانَ، فَتَجْمَعُ لَهُمْ قَيْسٌ فَيَقْتُلُهَا حَتَّى لَا يُمْنَعُ ذَنَبُ تَلْعَةٍ، وَيَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فِي الْحَرَّةِ فَيَبْلُغُ السُّفْيَانِيَّ، فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ جُنْدًا مِنْ جُنْدِهِ فَيَهْزِمُهُمْ، فَيَسِيرُ إِلَيْهِ السُّفْيَانِيُّ بِمَنْ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا صَارَ بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ**

---

(٦٥) أخرجه أبو داود، في سننه، كتاب المهدي (١٠٦/٤) رقم (٤٢٨٢)، والترمذي في جامعه، أبواب الفتن، باب ما جاء في المهدي (٥٠٥/٤) رقم (٢٢٣٠)، وأحمد في المسند (٤٢/٦) رقم (٣٥٧١)، واللفظ للترمذي، وقال: "حسن صحيح"، وهو كما قال.

(٦٦) ذكر محمد إسماعيل المقدم في كتابه (المهدي) عددًا ممن ادَّعى المهدية أو ادُّعِيَت له. ينظر: الكتاب ص (١٩٧-٤٢٦).

خُسِفَ بِهِمْ، فَلا يَنْجُو مِنْهُمْ إِلَّا الْمُخْبِرُ عَنْهُمْ»(٦٧).

وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«أُحَذِّرُكُمْ سَبْعَ فِتَنٍ تَكُونُ بَعْدِي: فِتْنَةً تُقْبِلُ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَفِتْنَةً بِمَكَّةَ، وَفِتْنَةً تُقْبِلُ مِنَ الْيَمَنِ، وَفِتْنَةً تُقْبِلُ مِنَ الشَّامِ، وَفِتْنَةً تُقْبِلُ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَفِتْنَةً تُقْبِلُ مِنَ الْمَغْرِبِ، وَفِتْنَةً مِنْ بَطْنِ الشَّامِ؛ وَهِيَ السُّفْيَانِيُّ»**(٦٨).

ووردت أحاديث أخرى وآثار في السفياني، وجميعها لا يخلو من مقال.

وقد نزَّل بعض الكُتَّاب المعاصرين الأحاديثَ الواردة في السُّفْيانِي على صدام حسين حاكم العراق السابق، فزعم صاحب كتاب (الهرمجدون) أنَّ صدام حسين هو السفياني(٦٩).

وأحاديث السفياني جميعها لا تصح، وعلى فرض صحتها فإنَّ الأوصاف الواردة فيها لا تنطبق على صدام حسين.

٣) تنزيل أحاديث الرايات السود على بعض الفرق المعاصرة:

جاءت بعض الأحاديث فيها ذكر الرايات السود، وهي تعدُّ من ضمن الأحاديث الواردة في المهدي، وأفردتها هنا؛ لأن بعض المتقدمين نزلها على دولة بني العباس(٧٠)، وبعض المعاصرين نزلها على

---

(٦٧) أخرجه الحاكم في المستدرك (٥٦٥/٤) رقم (٨٥٨٦)، قال: "صحيح الإسناد على شرط الشيخين"، واوفقه الذهبي. والحديث في إسناده الوليد بن مسلم وهو مدلس، وقد عنعن في الإسناد، وشيخه في الإسناد الأوزاعي، وقد قال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: وكيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعنه: عن يحيى، وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري قرة وغيره، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء الضعفاء مناكير، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي. فلم يلتفت إلى قولي". ينظر: ميزان الاعتدال (٣٤٨/٤)، جامع التحصيل ص (١٠٢)، تهذيب التهذيب (١٥٤/١١).

(٦٨) أخرجه نعيم بن حماد في الفتن، (٥٥/١) رقم (٨٧)، والحاكم في المستدرك (٥١٥/٤) رقم (٨٤٤٧)، وقال: "حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه". وقال الذهبي: "هذا من أوابد نعيم بن حماد" يشير إلى ضعفه.

(٦٩) ينظر كتاب الهرمجدون وما بعد الهرمجدون، لمحمد عيسى داود، نقلًا عن كتاب (العراق في أحاديث وآثار الفتن) لمشهور حسن سلمان (٦٤٤/٢) ، و(فقه أشراط الساعة) للمقدم ص (٨٣).

(٧٠) قال ابن كثير – بعد أن ذكر عددًا من أحاديث الرايات السود –: "فهذه الأخبار في خروج الرايات السود من خراسان وفي ولاية السفاح، وهو أبو العباس عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وقد وقعت ولايته في حدود سنة ثلاثين ومائة، ثم ظهر بأعوانه ومعهم الرايات السود، وشعارهم السواد ... وقد ورد عن جماعة من السلف في ذكر الرايات السود التي تخرج من خراسان بما يطول ذكره، وقد استقصى ذلك نعيم بن حماد في كتابه، وفي بعض الروايات ما يدل على أنه لم يقع أمرها بعد، وأن ذلك يكون في آخر الزمان". البداية والنهاية (٢٧٥/٩-٢٨١).

بعض الجماعات الإسلامية المعاصرة، ومن هذه الأحاديث:

حديث ثوبان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ، كُلُّهُمُ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، فَيَقْتُلُونَكُمْ قَتْلًا لَمْ يُقْتَلْهُ قَوْمٌ**» - ثم ذكر شيئا لا أحفظه فقال -: «**فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَبَايِعُوهُ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ**»(٧١).

وجاء عن الزهري أنه قال: "إذا اختلفت الرايات السود فيما بينهم أتاهم الرايات الصفر، فيجتمعون في قنطرة أهل مصر، فيقتتل أهل المشرق وأهل المغرب سبعًا، ثم تكون الدَّبَرَةُ على أهل المشرق"(٧٢).

فزعم بعض المعاصرين أن الرايات السود في هذا الحديث قوات طالبان، وقوات التحالف الشمالي، وأما الرايات الصفر فهي القوات الغربية(٧٣)، وألمح بعضهم إلى أنَّ هذه الأحاديث تصف الواقع المعاصر(٧٤)، وجزم آخرون بأن أصحاب الرايات السود هم ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية(٧٥).

وأحاديث الرايات السود جميعها لا تخلو من مقال(٧٦)، وعلى فرض صحتها فإنَّ الرايات السود

---

(٧١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب خروج المهدي (١٣٦٧/٢) رقم (٤٠٨٤)، وأحمد في المسند (٧٠/٣٧) رقم (٢٢٣٨٧)، والحاكم في المستدرك (٥١٠/٤) رقم (٨٤٣٢)، والحديث معلول بعنعنة أبي قلابة فهو مدلس، وأشار إلى إعلاله ابنُ عُلَيَّة كما في العلل للإمام أحمد (رواية ابنه عبد الله) (٣٢٥/٢)، والذهبي في ميزان الاعتدال (١٢٨/٣).

(٧٢) أخرجه نعيم بن حماد في كتاب الفتن (٢٧٠/١) رقم (٧٧٢).

(٧٣) فقه أشراط الساعة ص (٩٣).

(٧٤) ينظر: الدولة الإسلامية بين الحقيقة والوهم، لأبي عبد الله محمد المنصور، ص (١٠٧)، بحث منشور على الإنترنت.

(٧٥) قال أحد الكتاب أَسْمَى نفسه بـ (أبي عبد الله الحضرمي): "قد كتبت كتابًا أسميته: (خروج الرايات السود ...) ولكن لم أتمكن من نشره إلى اليوم، وجمعت فيه الأحاديث الواردة في أصحاب الرايات السود ومكان خروجهم، والأحاديث الواردة في المهدي ونصرة أصحاب الرايات السود له، وقلت بأن أصحاب الرايات السود في هذا الزمان هم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، و(تنظيم قاعدة الجهاد) بجميع فروعه". هذا المقال منشور في الشبكة الليبرالية الحرَّة: libral.org.

(٧٦) أشهر هذه الأحاديث: حديث ثوبان، وقد سبق تخريجه وبيان ضعفه.

وحديث أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «**تَخْرُجُ مِنْ خُرَاسَانَ رَايَاتٌ سُودٌ لَا يَرُدُّهَا شَيْءٌ حَتَّى تُنْصَبَ بِإِيلِيَاءَ**». أخرجه الترمذي (٥٣١/٤) رقم (٢٢٦٩)، وأحمد (٣٨٣/١٤) رقم (٨٧٧٥)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣١/٤) رقم (٣٥٣٦)، والحديث إسناده ضعيف جدًّا؛ لأن في إسناده رشدين بن سعد، وقد ضعفه أكثر الأئمة. ينظر: تهذيب الكمال (١٩١/٩)، تهذيب التهذيب (٢٧٨/٣).

وحديث عبد الله بن مسعود، قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ أقبل فتية من بني هاشم، فلما رآهم النبي صلى الله عليه وسلم، اغرورقت عيناه وتغير لونه، قال، فقلت: ما نزال نرى في وجهك شيئا نكرهه، فقال: «**إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ اخْتَارَ اللَّهُ لَنَا الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَيَلْقَوْنَ بَعْدِي بَلَاءً وَتَشْرِيدًا وَتَطْرِيدًا، حَتَّى يَأْتِيَ قَوْمٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَعَهُمْ رَايَاتٌ**

الواردة فيها تكون في زمن المهدي المنتظر، وحديث ثوبان الذي ذكرتُه يدل على ذلك؛ ولهذا يذكر العلماء أحاديث الرايات السود ضمن أحاديث المهدي، وقد أشار إلى ما ذكرت عدد من العلماء(٧٧).

قال ابن كثير رادًّا على من نزَّل أحاديث الرايات السود على دولة بني العباس: "وهذه الرايات السود ليست هي التي أقبل بها أبو مسلم الخراساني، فاستلب بها دولة بني أمية، في سنة ثنتين وثلاثين ومائة، بل هي رايات سود أخرى تأتي صحبة المهدي، وهو محمد بن عبد الله العلوي الفاطمي الحسني"(٧٨).

وبهذا يُعلم خطأ التنزيلات المعاصرة لأحاديث الرايات السود؛ لأنَّها مرتبطة بظهور المهدي وهو لم يظهر بعد.

٤) تنزيل أحاديث قرن الشيطان على نجد الجزيرة العربية:

جاءت بعض الأحاديث فيها ذكر قرن الشيطان ونجد، منها:

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَفِي نَجْدِنَا؟ فَأَظُنُّهُ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «**هُنَاكَ الزَّلَازِلُ وَالفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ**»(٧٩).

وقد نزَّل بعض خصوم أهل السُّنَّة والجماعة، هذه الأحاديث على نجد الجزيرة العربية، وزعموا أنَّ الفتنة المذكورة هي دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

سُودٌ، فَيَسْأَلُونَ الْخَيْرَ، فَلَا يُعْطَوْنَهُ، فَيُقَاتِلُونَ فَيُنْصَرُونَ، فَيُعْطَوْنَ مَا سَأَلُوا، فَلَا يَقْبَلُونَهُ، حَتَّى يَدْفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَيَمْلَؤُهَا قِسْطًا، كَمَا مَلَئُوهَا جَوْرًا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ، فَلْيَأْتِهِمْ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ». أخرجه ابن ماجه (١٣٦٦/٢) رقم (٤٠٨٢)، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو من الضعفاء. **ينظر**: الكامل في ضعفاء الرجال (١٦٣/٩)، الضعفاء والمتروكون للنسائي ص (١١١)، الكاشف (٣٨٢/٢)، تقريب التهذيب ص (٦٠١).

قال وكيع: "يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله – يعني حديث الرايات – ليس بشيء". الضعفاء للعقيلي (٣٨٠/٤).

(٧٧) ينظر: النهاية في الفتن والملاحم (٥٥/١)، البداية والنهاية (٦٢/١٩)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة (٢٨٦/٢).

(٧٨) البداية والنهاية (٦٢/١٩).

(٧٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الفتنة من قبل المشرق» (٥٤/٩) رقم (٧٠٩٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنَا الشيطان (٢٢٢٨/٤) رقم (٢٩٠٥).

يقول عبد الله الحداد: "ولم يطلع قرن الشيطان إلا بعد الألف والمائة والخمسين، وهو محمد بن عبد الوهاب"(٨٠).

وقال أحمد بن صديق الغماري: "ولما طلع قرن الشيطان بنجد في أواخر القرن الحادي عشر، وانتشرت فتنته، كانوا يحملون الأحاديث عليه وعلى أصحابه"(٨١)، يعني: الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

وقد أشاع هذه الفريةَ وروَّج لها الرافضةُ والمتصوفة، وكل أعداء دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

وسبب الوقوع في هذا التَّنزيل الخاطئ للنص، هو عدم التوصيف الصحيح للواقع، واتباع الهوى، ومحبة النَّيل من المخالف وإيذائه والتنفير منه.

وقد كشف العلماء المحققون عَوارَ هذا التَّنزيل الخاطئ، وأجابوا عن هذه الفرية بأوضح بيان وأنصع برهان، فقالوا: إن المراد بالمشرق ونجد في هذا الحديث وأمثاله هو العراق، لأنه يحاذي المدينة من جهة الشرق، يوضحه أن في بعض طرق هذا الحديث: "وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ"(٨٢)، أي: مشرق المدينة، وهو العراق وما حولها.

قال الخطابي: "نجْد: ناحية المشرق، ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها وهي مشرق أهلها"(٨٣)، وقال الداوودي: "إن نجدًا من ناحية العراق"(٨٤)، ويشهد له ما في مسلم عن ابن عمر قال: يا أهل العراق ما أسألَكم عن الصغيرة وأركَبكم للكبيرة، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إِنَّ الْفِتْنَةَ تَجِيءُ مِنْ هَاهُنَا**»، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ «**مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ**»(٨٥)، فظهر أن هذا الحديث خاص لأهل العراق وما وراءها كإيران وما حاذها؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم فسر المراد بالإشارة

(٨٠) مصباح الأنام وجلاء الظلام ص (٧).

(٨١) مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية ص (٧٦).

(٨٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنَا الشيطان (٢٢٢٩/٤) رقم (٢٩٠٥) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وسيأتي الحديث بلفظه كاملًا في كلام الداوودي الآتي.

(٨٣) أعلام الحديث (٢٣٣٠/٤).

(٨٤) فتح الباري لابن حجر (٤٧/١٣).

(٨٥) سبق تخريجه قريبًا.

الحِسِّيَّة[٨٦].

٥) تنزيل أحاديث تَكَلُّم الجمادات في آخر الزمان على أجهزة التسجيل الحديثة:

جاءت عدة أحاديث أنَّه في آخر الزمان تتكلم بعض الحيوانات والجمادات، ومن هذه الأحاديث:

ما رواه أبو سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُكَلِّمَ السِّبَاعُ الإِنْسَ، وَحَتَّى تُكَلِّمَ الرَّجُلَ عَذَبَةُ سَوْطِهِ وَشِرَاكُ نَعْلِهِ وَتُخْبِرَهُ فَخِذُهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِهِ**»[٨٧].

وما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**إِنَّهَا أَمَارَةٌ مِنْ أَمَارَاتٍ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، قَدْ أَوْشَكَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ فَلا يَرْجِعَ حَتَّى تُحَدِّثَهُ نَعْلاهُ وَسَوْطُهُ مَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ**»[٨٨].

وقد نزَّل بعض المعاصرين هذه الأحاديث على أجهزة التسجيل الحديثة، يقول أحمد بن صديق الغماري منزلًا الحديثين السابقين: "هذا يشير إلى آلة صغيرة ظهرت حديثًا، يمسكها الرجل بيده أو يضعها في جيبه، فتسجل ما دار من الحديث في المجلس من غير أن يشعر أهله بذلك؛ ليكون كلامهم وصوتهم حجة عليهم، والحديث يخبر بأنها ستنتشر حتى يتخذها أكثر الناس لهذا الغرض، فيخرج الرجل من بيته ويتركها فيه تحصي على أهل بيته كلامهم وما أحدثوه، فإذا رجع سمع كلامهم منها، فكانت كأنها تحديث بما قالوه بعده، وقد يكون ذلك واقعًا الآن في أمريكا وأوربا ولم تصل إلينا بعد"[٨٩].

وهذا التنزيل مردود من وجوه:

أحدها: أن ظاهر الحديث يدل على أن الكلام يكون من نفس العذبة والشراك والفخذ لا من آلة تجعل للكلام، وفي تأويل ذلك بآلة التسجيل صرف للحديث عن ظاهره بغير دليل.

الوجه الثاني: أن تكليم العذبة والشراك والفخذ لبني آدم فيه خرق للعادة وهو مستغرب جدًّا؛ ولهذا يكون من أمارات الساعة بخلاف الكلام من آلة التسجيل فإنه ليس بمستغرب كما يستغرب الكلام من

---

(٨٦) ينظر في الرد على هذه الفرية: منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس ص (٩٣)، مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٢٦٤/٤)، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٥٣٥/١١)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص (٤٩١)، غاية الأماني في الرد على النبهاني (١٨٠/٢)، الأسنة الحداد في الرد على علوي الحداد ص (٨٤-٨٦).

(٨٧) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الفتن، باب ما جاء في كلام السباع (٤٧٦/٤) رقم (٢١٨١)، وأحمد في المسند (٣١٥/١٨) رقم (١١٧٩٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥٠٢/٧) رقم (٣٧٥٥٥)، وابن حبان في صحيحه (٤١٨/١٤) رقم (٦٤٩٤)، والحاكم في المستدرك (٥١٤/٤) رقم (٨٤٤٢)، والحديث إسناده صحيح.

(٨٨) أخرجه أحمد في مسنده (٤٢٥/١٣) رقم (٨٠٦٣)، وإسناده ضعيف؛ لضعف شهر بن حوشب.

(٨٩) مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية ص (٢١).

نفس العذبة والشراك والفخذ.

الوجه الثالث: أن النطق من الجمادات قد وجد في زمان النبي صلى الله عليه وسلم، كما حديث عن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ**»(٩٠)، وغيره من الأحاديث في تكلم الجمادات.

وإذا كان النطق من الجمادات موجودًا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فغير مستبعد أن يكون ذلك في آخر الزمان أيضًا(٩١).

٦) تنزيل أحاديث إمطار الدجال للسماء على المطر الصناعي الحديث:

زعم أحد المعاصرين(٩٢) أن من الأمور العظام التي أخبر صلى الله عليه وسلم عنها: أن الساعة لا تقوم حتى نرى إنزال المطر الاصطناعي من السماء بآلات معدة لذلك، وقد اشتهر أنها جربت في أقطار متعددة، فصَحَّت، وتم سقي الأرض بها، واستدل على زعمه هذا بحديث أسماء بنت يزيد، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين ظهراني أصحابه يقول: «**أُحَذِّرُكُمُ الْمَسِيحَ وَأُنْذِرُكُمُوهُ، وَكُلُّ نَبِيٍّ قَدْ حَذَّرَ قَوْمَهُ** ...» الحديث، وفيه: «**ثُمَّ يَخْرُجُ وَهُوَ أَعْوَرُ وَلَيْسَ اللهُ بِأَعْوَرَ، وَبَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ، أَكْثَرُ مِنْ يَتْبَعُهُ الْيَهُودُ وَالنِّسَاءُ وَالْأَعْرَابُ، يَرَوْنَ السَّمَاءَ تُمْطِرُ، وَهِيَ لَا تُمْطِرُ، وَالْأَرْضَ تُنْبِتُ، وَهِيَ لَا تُنْبِتُ، وَيَقُولُ لِلْأَعْرَابِ: مَا تَبْغُونَ مِنِّي؟ أَلَمْ أُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا؟**»(٩٣).

والجواب: أن الأمور التي تكون مع الدجال من الأمور الغيبية، فلا يقال فيها بمجرد الرأي، وإنما يُنتهى فيها إلى ما جاء عن المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، والذي يظهر من الأحاديث أن ما يجريه الله تعالى على يدي الدجال يكون من خوارق العادات لا من الأسباب العادية التي تعرفها الناس ويستعملونها، وذلك أعظم الفتنة(٩٤)، فأما الأمور التي قد سبقه بها غيره وعرفها الناس فليس في إتيانه بها أمر خارق يفتتن به الناس.

وقد جاء في الحديث الصحيح: «**أَنَّهُ يَأْمُرُ السَّمَاءَ أَنْ تُمْطِرَ فَتُمْطِرُ، وَيَأْمُرُ الْأَرْضَ أَنْ تُنْبِتَ فَتُنْبِتُ،**

---

(٩٠) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم، وتسليم الحجر عليه قبل النبوة (١٧٨٢/٤) رقم (٢٢٧٧).

(٩١) إيضاح المحجة في الرد على صاحب طنجة ص (٤٦، ٤٧) بتصرف.

(٩٢) المصدر السابق ص (٢٩).

(٩٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٦٩/٢٤) رقم (٤٣٠)، وفي إسناده شهر بن حوشب، وهو ضعيف.

(٩٤) بل إن حكمة الله في فتنة الدجال لا تظهر إلا بالقول بأن ما يجريه الله على يديه هو من الخوارق لا من الأسباب العادية.

فَتَرُوحُ سَارِحَةُ القَوْمِ عَلَيْهِمْ أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًى، وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا، وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ»[٩٥]، وهذا شيء خارق للعادة لا من الأسباب العادية التي يعرفها الناس ويستعملونها. وقد دل هذا الحديث على أن السماء تمطر بمجرد أمره لها أن تمطر، لا بآلات يستعملها ذلك. ودل الحديث أيضًا على أن الأرض تنبت النبات في الحال من غير آلة يستعملها لذلك[٩٦].

٧) تنزيل الأحاديث الواردة في الدجال على الحضارة الغربية المعاصرة:

وقد نزل عدد من المعاصرين الأحاديث الواردة في المسيح الدجال على الحضارة الغربية المعاصرة.

يقول أحد المعاصرين: إن المسيح الدجال هو عالم الفرنجة المخادع المبهر، وكل الصفات الواردة في الدجال تنطبق على الحضارة الغربية والتقنية المعاصرة، إنها ذات عين واحدة، فلا تنظر إلا إلى جانب واحد من الحياة؛ وهو التقدم المادي، ولا تعي جانبها الروحي، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: أعور العين، وبمعارف الحضارة الغربية المعاصرة تسقط الأمطار وتنمو النباتات أسرع من معدلاتها العادية، وكل هذا أشارت إليه أحاديث الدجال[٩٧].

ويقول آخر في مقدمة كتاب له: "أسأل الله أن يضفي علينا ستره الجميل، وأن يحفظنا ويحفظ سائر بلاد المسلمين من الوباء وسوء البلاء ومكر الأعداء، ومن فتنة المسيح الدجال، الذي إنما هو هذا العصر الحديث"[٩٨].

ولا يخفى بُعْدُ هذا التَّنزيل لنصوص السُّنَّة الواردة في وصف المسيح الدجال، والتكلف السمج في ذلك، وأوصاف الدجال التي ذكرت في الأحاديث حسِّية وليست معنوية كما فسر بعض هؤلاء، وأيضًا الدجال رجلٌ، وليس عصرًا أو حضارة.

فعدم التوصيف الدقيق للواقع، والتسرعُ في التَّنزيل، أوقعَ هؤلاء في هذا الخطل والزلل.

٨) تنزيل الأحاديث الواردة في النهي عن الإقامة في بلاد الكفر على المسلمين الذين يحرسون سكنات غير المسلمين في بلاد الإسلام:

جاءت بعض النصوص في نهي المسلم عن الإقامة في بلاد غير المسلمين لغير ضرورة أو مصلحة شرعية، منها: حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ**

(٩٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٤/٢٢٥٠) رقم (٢٩٣٧).
(٩٦) إيضاح المحجة في الرد على صاحب طنجة ص (٧١) بتصرف.
(٩٧) الطريق إلى مكة لمحمد أسد ص (٣٩٦-٣٩٨).
(٩٨) مقدمة كتاب برق المدد بعدد وبلا عدد (ديوان شعر)، للأستاذ الدكتور عبد الله الطيب.

يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ»[٩٩].

فنزَّلت بعض الجماعات المعاصرة الحديثَ المذكور وغيرَه من النصوص التي في معناه؛ على المسلمين الذين يعملون في حراسة المجمعات السكنية والفنادق التي يسكن فيها غير المسلمين الذين دخلوا بلاد الإسلام بأمان أو عهد[١٠٠]، وأفتت هذه الجماعات بجواز قتل هؤلاء الحراس والعمال المسلمين؛ بحجة أنهم يقيمون بين أظهر الكافرين.

وخطأ هذا التنزيل واضح وضوح الشمس في رابعة النهار؛ لأنَّ هؤلاء الحراس في بلاد المسلمين، وفي ديار أهل القبلة، وليسوا في ديار الكفر والمشركين، والذين يحرسونهم من غير المسلمين قد دخلوا بأمانٍ أو عهد، وحراستهم لغير المسلمين هنا ليس فيها معنى الإقامة بين أظهرهم، بل هي من باب التعامل المشروع مع غير المسلمين.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على سوء تنزيل نصوص السُّنَّة:

التَّنزيل الخاطئ لنصوص السُّنَّة النَّبويَّة تترتب عليه كثير من الآثار السلبية التي تمس الدنيا والدِّين، وتلحق بالأفراد والمجتمعات، وتسبب الدمار والهلاك والخراب، ومن هذه الآثار على سبيل المثال لا الحصر:

أولًا: القول في الشريعة بغير علم:

فالذي يقوم بتنزيل نصوص السُّنَّة تبعًا لما يهواه ويريده، خائض في الشريعة بغير علم، وهذا من أعظم الضلالات، يقول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، ويقول: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء:٣٦].

فقد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها، فرتب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنَّى بما هو أشد تحريمًا

---

(٩٩) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود (٤٥/٣) رقم (٢٦٤٥)، والترمذي في أبواب التفسير، باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين (١٥٥/٤) رقم (١٦٠٤)، والحديث معلول بالإرسال، وصرح بذلك أبو داود والترمذي عقب إخراجهما للحديث، ونقل الترمذي عن البخاري ما يؤيد ذلك، حيث قال: "الصحيح حديث قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل".

(١٠٠) ينظر: تفجيرات الرياض لابن طوالة ص (٣)، نقلًا عن كتاب (القصة الكاملة لخوارج عصرنا)، لإبراهيم المحيميد ص (٤٣٩).

منه وهو الإثم والظلم، ثم ثلَّث بما هو أعظم تحريمًا منهما وهو الشرك به سبحانه، ثم ربَّع بما هو أشد تحريمًا من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه(١٠١).

فالقائل على الله بغير علم هو كاذب على الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل:١١٦].

ثانيًا: التحريف لمعاني النصوص الشرعية:

فتنزيل الأحاديث النَّبويَّة في غير موضعها ناتج عن فهمها على غير وجهها، وهو صرف لمعناها الحقيقي المقصود إلى معنى آخر غير مراد، والناظر في تعريفات العلماء للتحريف يجد أنها تنطبق تمامًا على من أساء تنزيل النصوص الشرعية بوضعها في غير موضعها الصحيح.

وقد عرَّف ابن تيمية التحريف بأنه: "إزالة اللفظ عما دلَّ عليه من المعنى"(١٠٢).

وعرَّفه الرازي بأنه: "صرف اللفظ عن معناه الحق إلى معنى باطل"(١٠٣).

وقال ابن القيم: "التحريف: العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره"(١٠٤).

فالتَّنزيل الخاطئ للنصوص تحريف لها، والتحريف في حقيقته انتهاك لحرمة النصوص وإخراجها عن معناها الحق، وتعطيل لحقائقها، وكل هذا يعود على النَّص بالإبطال، فالنَّص له صورة في الواقع هي المقصودة، فإذا نُزِّل على واقع آخر غير مراد كان ذلك تعطيلًا للنص عن مقصوده وما وُضع له أصلًا، فالمخطئ في هذا الباب مخطئ مرتين، مخطئ حين نزَّل النَّص على واقع غير مراد، ومخطئ برفع دلالة النَّص عن الواقع المراد(١٠٥).

ثالثًا: ترك المأمور وفعل المحظور:

فالذي ينزل النصوص الشرعية في غير موضعها، يكون قد ترك عملًا مأمورًا به ومقصودًا من تلك النصوص، وفعل أمرًا آخر مخالفًا لمراد النصوص ومقصدها.

---

(١٠١) إعلام الموقعين (٣١/١) بتصرف يسير.

(١٠٢) مجموع الفتاوى (١٦٥/٣).

(١٠٣) مفاتيح الغيب (٩٣/١٠).

(١٠٤) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢١٥/١).

(١٠٥) تحريف النصوص، لبكر بن عبد الله أبو زيد، ص (٧٩)، معالم ومنارات في تنزيل نصوص الفتن، لعبد الله العجيري، ص (٤٨).

ومن الأمثلة على ذلك تنزيل بعض الجماعات والطوائف النصوص النَّبويَّة الواردة في لزوم الجماعة وذم الفرقة على أنفسهم، فكل جماعة أو طائفة تَعُدُّ هذه النصوص خاصة بها ومُنزَّلة عليها؛ فتلزم الناس بالالتفاف حولها والسير خلفها ومبايعتها وطاعتها واتباعها، وتنظر إلى من خالفها أنَّه قد نزع يد الطاعة، وخلع ربقة الإسلام من عنقه، وهذا لا شك أنه ترك للمأمور وفعل للمحظور، فصنعوا من النصوص الشرعية التي جاءت لتوحيد المسلمين وائتلافهم، شتاتًا وفرقة؛ نتيجة فهمهم وتنزيلهم الخاطئ لهذه النصوص.

رابعًا: الصدُّ عن دين الله والتنفير منه:

فكم كان التَّنزيلُ الخاطئ لنصوص السُّنَّة النَّبويَّة سببًا لصدِّ كثير من الناس عن دين الله؛ بسبب الممارسات الخاطئة المترتبة على ذلك التَّنزيل، وغيرها من الأعمال المسيئة لصورة الإسلام، والتي لا صلة لها به وبجوهر تعاليمه الأخلاقية والإنسانية.

فكثير من غير المسلمين الذين يريدون الدخول في الإسلام يُعرضون عنه بسبب الأفعال التي يرونها عند غلاة المسلمين، ويظنون أن الدِّين الإسلامي يأمر بذلك، بل بعض ضعاف الإيمان من عوام المسلمين وجهلتهم ربما نفروا من دينهم نتيجة أخطاء هؤلاء المنزلين، وهذا واقع ملموس ومُشاهَد.

خامسًا: تمكين المخالفين من الطعن في الدِّين وازدرائه:

فالتَّنزيل الخاطئ لنصوص السُّنَّة يفتح الباب واسعًا لأعداء الإسلام بالاستهزاء والسخرية على الإسلام وأهله، حيث يتجرأ كثير من المتربصين على الطعن في الدِّين، زاعمين أن هذه التَّنزيلات دليل بطلان هذا الدِّين، فلا يفرقون بين نسبة الخطأ إلى الأفراد ونسبته للدِّين، فيجعلون أخطاء أولئك المنزلين من أخطاء الدِّين، وكم كان ذلك سببًا لسخرية الكفرة الحاقدين وشماتتهم بهذا الدِّين.

وقد يظن بعض المنزلين لنصوص السُّنَّة أنهم نصروا الدِّين ودافعوا عنه، ولم يعلموا أنهم أساءوا له بممارساتهم الخاطئة في تنزيل النصوص، وكم من مريد للخير لا يدركه، فهؤلاء لا للإسلام نصروا، ولا لأعدائه كسروا، بل مكنوهم وأتاحوا لهم الفرصة للنيل من الدِّين الحق(١٠٦).

سادسًا: استباحة ما حرَّم الله:

إن التَّنزيل الخاطئ للنصوص الشرعية قد جرَّ على الأمة الإسلامية، بهذه المفاهيم المغلوطة؛ استباحةَ الدماء المعصومة والأموال والأعراض، فنزَّل بعضهم النصوص على أنفسهم فادعوا المهدية، وآخرون ادعوا

(١٠٦) معالم ومنارات في تنزيل نصوص الفتن، لعبد الله العجيري، ص (٤٨) بتصرف.

الخلافة، ونتج من جرَّاء ذلك تكفيرُ طوائف من المسلمين، وحكموا برِدَّتهم وخروجهم من الدِّين الإسلامي، واستباحوا دماءهم فقتلوهم، وانتهكوا أعراض نسائهم، واسترقُّوهن، وجعلوهن من ملك اليمين، واستباحوا أموالهم وجعلوها غنيمة لهم.

وكان من أبرز أسباب ظهور ذلك في الأمة سوء التنزيل للنصوص الشرعية.

○○○

المبحث الرابع:النظرة الاستشرافية لمستقبل تنزيل نصوص السُّنَّة

الاستشراف هو توقع ما سيحدث في المستقبل، أو التطلع إلى معرفة المستقبل، بناء على استنباط وتحليل معطيات تتعلق بالأمر الذي قُصِد تكوينُ رؤية مستقبلية عنه، ووضع الخطط والإستراتيجيات على ذلك(١٠٧).

والنفوس البشرية بطبيعتها تتطلع وتَتَشوَّف إلى معرفة المستقبل، كما قال ابن خلدون: "إنَّ من خواصِّ النُّفوس البشريَّة التَّشوُّفَ إلى عواقب أمورهم، وعلم ما يحدث لهم من حياة وموت، وخير وشرٍّ"(١٠٨).

والمقصود بهذا المبحث الإشارة إلى بعض الخطوات اللازمة التي يمكن من خلالها التخطيط لمستقبل تنزيل نصوص السُّنَّة النَّبويَّة، ومن هذه الخطوات ما يلي:

أولًا: الانطلاق من دراسة الماضي دراسة عميقة، وذلك بالوقوف على منهج السلف في تنزيل نصوص السُّنَّة على الوقائع، ومعرفة مسالكهم وطريقتهم في التَّنزيل، وتعاملهم مع القواعد والضوابط التي ينطلقون منها في التَّنزيل، وضرورة دراسة نماذج مشرقة من تنزيلاتهم للنصوص على الواقع؛ حتى تكون مثالًا يُحْتَذَى في تنزيل النصوص.

ثانيًا: فهم الواقع الحاضر فهمًا سليمًا، وتقييم ممارسات النَّاس في تنزيل نصوص السُّنَّة على هذا الواقع، والوقوف على مناهجهم واتجاهاتهم ومسالكهم في التعامل مع النصوص الشرعية، واستقراء وحصر الممارسات الخاطئة في التَّنزيل، والكشف عن مواطن العلة والخلل، ومعرفة الدواعي والأسباب.

ثالثًا: استشراف الواقع القريب والمستقبل البعيد، بعمل دراسات متخصصة تُبَيِّن ما يحتمل حدوثه وفق المعطيات والمؤشرات المتاحة؛ لوضع الخطط المستقبلية، وما يلزم من استعدادات واحتياطات لمستقبل تنزيل النصوص، والاستعانة في ذلك بأهل الخبرة والاختصاص في علوم الشريعة وغيرها من العلوم الدُّنيوية، ومعرفة السنن الكونية العامة، وربط الأسباب بمسبَّباتها.

رابعًا: بيان خطورة التَّنزيل الخاطئ للنصوص الشرعية، وعِظَم الآثار السلبية المترتبة عليه دنيويًّا وأخرويًّا، وتضمين ذلك في المناهج المدرسية، والمقررات الدراسية، والأنشطة والدروس المنهجية، في المدارس والمعاهد والجامعات، وجميع المؤسسات التعليمية والمراكز العلمية، وإشاعة ذلك في وسائل الإعلام المختلفة المقروءة

---

(١٠٧) الاستشراف الرؤية المستقبلية ص (١٢).

(١٠٨) تاريخ ابن خلدون (٤١١/١).

والمسموعة والمرئية.

خامسًا: البُعْد عن العمل الفردي في تنزيل نصوص السُّنَّة على الوقائع والأحداث، والدعوة إلى جماعية التَّنزيل، خصوصًا في النصوص التي يكون في تنزيلها أثر عام على الفرد والمجتمع، بل يمتد إلى الأمة بأكملها والعالم بأجمعه، ويشارك في ذلك علماء الأمة الراسخون بتخصصاتهم المختلفة؛ حتى يكون التَّنزيل حاصلًا من جماعة بعد تدبرهم للنصوص المنزلة، وفقههم للواقع المنزل عليه، وَفْقَ أسس وقواعد منضبطة، وقبل ذلك دعوة عوام الناس وخواصهم للالتفاف حول العلماء الربانيين، ومشاورتهم، والثقة بهم.

الخاتمة

بعد هذه الجولة السريعة الخاطفة في تنزيل نصوص السُّنَّة على الواقع واستشراف مستقبلها، أودُّ أن أسجل النتائج التالية:

١) التَّنزيل في اللغة: ترتيب الشيء ووضعه في منزله.

٢) النَّص في اللغة يأتي بمعنى الرفع والظهور والإسناد، ويختلف معناه في الاصطلاح باختلاف ما يضاف إليه، والسياقِ الذي يَرِد فيه، والمقصود به في هذا البحث متون السُّنَّة النَّبويَّة.

٣) الواقع في اللغة له عدة معانٍ؛ منها: السقوط، والحصول، وفي الاصطلاح: ما عليه الشيء بنفسه في ظرفه، مع قطع النظر عن إدراك المدركين.

٤) هناك ثلاثة مناهج لتنزيل النصوص: منهج المنع، ومنهج التساهل، ومنهج الاعتدال.

٥) لتنزيل النصوص على الواقع ضوابط تضبطه، منها ضوابط تتعلق بالنَّص المراد تنزيله، وضوابط تتعلق بالشخص المُنَزِّل، وضوابط تتعلق بالواقع المُنَزَّل عليه، وأخرى تتعلق بعملية التَّنزيل.

٦) يترتب على التَّنزيل الخاطئ للنصوص آثار كثيرة سلبية، منها: القول في الشريعة بغير علم، والتحريف في معاني النصوص الشرعية، وترك المأمور وفعل المحظور، وتمكين المخالفين من الطعن في الدِّين وازدرائه، واستباحة الدماء والأعراض والأموال.

٧) من نماذج التَّنزيل الخاطئ لنصوص السُّنَّة: تنزيل أحاديث المهدي وأحاديث السفياني على بعض الأعيان، وتنزيل أحاديث الرايات السود على بعض الفرق المعاصرة، وتنزيل أحاديث قرن الشيطان على نجد الجزيرة العربية، وتنزيل الأحاديث الواردة في الدجال على الحضارة الغربية المعاصرة، وغيرها من النماذج.

٨) من الخطوات المهمة في استشراف مستقبل تنزيل نصوص السُّنَّة:

أ- دراسة الماضي دراسة عميقة.

ب- تقييم ممارسات الناس في التَّنزيل على الواقع المعاصر.

جـ- استشراف الواقع القريب والمستقبل البعيد، بعمل دراسات متخصصة تُبَيِّن ما يحتمل حدوثه بهدف وضع الخطط والاستعدادات اللازمة.

د- بيان خطورة التَّنزيل الخاطئ للنصوص الشرعية، وعِظَم الآثار السلبية المترتبة عليه.

هـ- البعد عن العمل الفردي في تنزيل نصوص السُّنَّة على الوقائع والأحداث، والدعوة إلى جماعية التَّنزيل.

وبالله التوفيق،

وصلى الله وسلم على نبِيِّنا محمد وآله وصحبه.

Research Summary

Apply the texts of Sunnah on reality)regulations and prospects(

Dr.. Abdul Rahman bin Abdul Aziz Al aql

Associate Professor، Department of Sunnah at the Faculty of Sharia، Qassim University

The research dealt with six points:

The first point: The concept of applying the texts of Sunnah on reality, in which the definition of the terms: (applying), (text), (reality).

The second point: the curricula of applying the texts of Sunnah, in which he mentioned two methods of applying, namely: the method of leniency, and the method of moderation.

The third point: The regulations of applying the texts of Sunnah on the reality, and a statement of the regulations related to the text of Sunnah to be applied, and regulations relating to those which apply the texts of Sunnah on reality, and regulations related to the reality of the applied text of Sunnah, and regulations related to the applying process.

Fourth point: Examples of the erroneous applying of the texts of Sunnah, in which eight examples of miss applied Ahaadeeth are mentioned;

The fifth point: the effects of the poor applying of the texts of Sunnah, which mentioned a number of negative effects of this applying.

The sixth point: the outlook for the future applying of the texts of Sunnah, in which a statement of the practical steps that are proposed to follow to achieve a vision of a correct future to apply the texts of Sunnah

قائمة المصادر والمراجع

١) **أبجد العلوم:** لمحمد صديق خان القِنَّوجي (ت:١٣٠٧هـ)، نشر: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢) **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة:** حمود بن عبد الله التويجري (ت:١٤١٣هـ)، نشر: دار الصميعي، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٤هـ.

٣) **الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي دراسة تأصيلية تطبيقية:** لبلقاسم بن ذاكر بن محمد الزُّبيدي، نشر: مركز تكوين للدراسات والأبحاث، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

٤) **الإحكام في أصول الأحكام:** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت:٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٥) **أساس البلاغة:** لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦) **أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس** (أحد كتب سلسلة كتاب الأمة): د. محمد رأفت سعيد، نشر: وزارة الأوقاف القطرية، ط١، ١٤١٤هـ.

٧) **الاستشراف الرؤية المستقبلية:** لمحمد بن عمر بن سالم بازمول، نشر: دار الاستقامة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١١م.

٨) **الأسنة الحداد في الرد على علوي الحداد:** لسليمان بن سحمان، نشر: مطابع الرياض، ط٢، ١٣٧٦هـ.

٩) **أسئلة الحمقى في السياسة والإسلام السياسي:** لشاكر النابلسي، نشر: دار الفارس، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٥م.

١٠) **الإشاعة لأشراط الساعة:** لمحمد بن رسول البرزنجي (ت:١١٠٣هـ)، نشر: دار المنهاج، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١١) **أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري):** لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، نشر: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

١٢) **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب شمس الدِّين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٣) **اقتضاء الصراط المستقيم**: لتقي الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، نشر: دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٧، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٤) **إكمال المُعْلم بفوائد مسلم**: لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، (ت:٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، نشر: دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٥) **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض، (ت:٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة – تونس، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م.

١٦) **الإمام في بيان أدلة الأحكام**: لعز الدِّين عبد العزيز بن عبد السلام (ت:٦٦٠هـ)، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، نشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٧) **إيضاح المحجة في الرد على صاحب طنجة**: لحمود بن عبد الله بن حمود التويجري (ت:١٤١٣هـ)، نشر: مؤسسة النور، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٣٨٥هـ.

١٨) **البحر المحيط في أصول الفقه**: لأبي عبد الله بدر الدِّين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، نشر: دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٩) **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي نشر: دار هجر، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٢٠) **بدائع الفوائد**: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدِّين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

٢١) **برق المدد بعدد وبلا عدد (ديوان شعر)**: أ.د. عبد الله الطيب، نشر: دار جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم – السودان، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٢) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**: لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة،

١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٣) **تاج العروس من جواهر القاموس:** لمحمَّد بن محمَّد بن عبد الرزَّاق، مرتضى الزَّبيدي (ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية.

٢٤) **تاريخ دمشق:** لعلي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت:٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، نشر: دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٥) **تحريف النصوص:** لبكر بن عبد الله أبو زيد، نشر: دار العاصمة، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٦) **تهذيب التهذيب:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، نشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٢٧) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت:٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٨) **جامع البيان عن تأويل القرآن:** لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت:٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، أحمد محمد شاكر، نشر مؤسسة الرسالة، ط١، سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٩) **جامع التحصيل في أحكام المراسيل:** لصلاح الدين أبي سعيد خليل الدمشقي العلائي (ت:٧٦١ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٣٠) **الجامع الصحيح (صحيح البخاري):** لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣١) **الجامع الكبير (سنن الترمذي):** لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، أبي عيسى الترمذي (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٣٢) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف – الرياض.

٣٣) **الحاوي للفتاوي:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السيوطي (ت:٩١١هـ)، نشر: دار

الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٣٤) **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**: لعلماء نجد الأعلام، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط٦، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٣٥) **الدولة الإسلامية بين الحقيقة والوهم**: لأبي عبد الله محمد المنصور، بحث منشور على الإنترنت.

٣٦) **ديوان المبتدأ والخبر**: لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون الإشبيلي (ت:٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، نشر: دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٧) **الروح**: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدِّين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٨) **سنن ابن ماجه**: لأبي عبد الله محمد بن يزيد، ابن ماجه القزويني (ت:٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٩) **سنن أبي داود**: لسليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبي داود الأزدي السِّجِسْتاني (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٤٠) **شعب الإيمان**: لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، نشر: مكتبة الرشد بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٤١) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٢) **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٣) **صحيح مسلم**: لمسلم بن الحجاج، أبي الحسين القشيري (ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٤) **الصواعق المرسلة**: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدِّين ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، نشر: دار العاصمة، الرياض – المملكة العربية

السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٥) **صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان:** لمحمد بشير بن محمد بدر الدِّين السهسواني الهندي (ت:١٣٢٦هـ)، نشر: المطبعة السلفية - ومكتبتها، ط٣.

٤٦) **الضعفاء الكبير:** لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت:٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، نشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤٧) **الضعفاء والمتروكون:** لأحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي - حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

٤٨) **الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي:** د. محمد بن عبد الرحمن العمير، نشر: مركز اللغات الأجنبية والترجمة، القاهرة - مصر، ٢٠١٤م.

٤٩) **الطريق إلى مكة:** لمحمد أسد، من إصدارات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥٠) **العراق في أحاديث وآثار الفتن:** لأبي عبيدة مشهور بن حسن بن محمود آل سلمان، نشر: مكتبة الفرقان، الأمارات - دبي، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٥١) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية:** لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشر: دار طيبة - الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٢) **العلل ومعرفة الرجال** (رواية عبد الله بن أحمد): لأحمد بن محمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، نشر: دار الخاني - الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠١م.

٥٣) **غاية الأماني في الرد على النبهاني:** لمحمود شكري بن عبد الله الألوسي (ت:١٣٤٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٥٤) **غياث الأمم في التياث الظلم:** لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبي المعالي الجويني (ت:٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، نشر: مكتبة إمام الحرمين، ط٢، ١٤٠١هـ.

٥٥) **فتح الباري:** لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، نشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، علق عليه: عبد العزيز بن باز.

٥٦) **فتح القدير**: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت:١٢٥٠هـ)، نشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٧) **فصول البدائع في أصول الشرائع**: لمحمد بن حمزة بن محمد، شمس الدِّين الفناري (ت:٨٣٤هـ)، تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ.

٥٨) **فقه أشراط الساعة**: لمحمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم، نشر: الدار العالمية، ط٦، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥٩) **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**: لمحمد بن الحسن بن العربيِّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (ت:١٣٧٦هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦٠) **فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية**: د. عبد الله الدميجي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٥٣)، ١٤٣٢هـ.

٦١) **القصة الكاملة لخوارج عصرنا**: لإبراهيم بن صالح المحيميد، نشر: دار الإمام مسلم، المدينة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ.

٦٢) **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٦٣) **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت:٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبي سنة، نشر: الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦٤) **كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية**: لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت:٣٢٢هـ)، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، نشر: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٦٥) **كتاب الفتن**: لأبي عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت:٢٢٨هـ)،

تحقيق: سمير أمين الزهيري، نشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

٦٦) **الكليات:** لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦٧) **كيف نتعامل مع السُّنَّة النَّبويَّة:** ليوسف عبد الله القرضاوي، نشر: دار الشروق، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٦٨) **لسان العرب:** لمحمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت:٧١١هـ)، نشر: دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٦٩) **المأزق في الفكر الدِّيني بين النَّص والواقع:** د. نضال عبد القادر الصَّالح، نشر: دار الطليعة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.

٧٠) **مجمل اللغة:** لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت:٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، نشر: مؤسسة الرسالة — بيروت، ط٢ – ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٧١) **مجموع الفتاوى:** لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة – المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧٢) **مجموع الفوائد واقتناص الأوابد:** لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت:١٣٧٦هـ)، نشر: دار الميمان، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٧٣) **مجموعة الرسائل والمسائل النجدية:** لبعض علماء نجد الأعلام، نشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٣٤٩هـ.

٧٤) **محاسن التأويل:** لمحمد جمال الدِّين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت:١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٧٥) **المستدرك على الصحيحين:** لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٧٦) **المسلسل في غريب لغة العرب:** لأبي الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي

(ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الجواد، نشر: وزارة الثقافة والإرشاد المصرية، بلا طبعة.

٧٧) **المسند**: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٧٨) **مصباح الأنام وجلاء الظلام**: لعلوي بن أحمد بن حسن الحداد، المطبعة العامرة الشرفية، ١٣٢٥هـ.

٧٩) **المصنف في الأحاديث والآثار**: لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت:٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٨٠) **مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية**: لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، نشر: دار الطباعة المحمدية، القاهرة – مصر، ط٦، ١٣٩١هـ -١٩٧١م.

٨١) **معالم ومنارات في تنزيل نصوص الفتن والملاحم وأشراط الساعة على الوقائع والحوادث**: لعبد الله بن صالح العجيري، نشر: مؤسسة الدرر السنية، الظهران – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٣هـ.

٨٢) **المعجم الكبير**: لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبي القاسم الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢.

٨٣) **المعجم الوسيط**: لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة من المؤلفين، نشر: دار الدعوة.

٨٤) **معجم مقاييس اللغة**: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٨٥) **معرفة أنواع علوم الحديث**: لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو ابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدِّين عتر، نشر: دار الفكر – سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٨٦) **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**: لأبي عبد الله محمد بن عمر فخر الدِّين الرازي (ت:٦٠٦هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٨٧) **مقاصد الشريعة الإسلامية**: لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت:١٣٩٣هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٨٨) **منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس**: لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (ت:١٢٩٣هـ)، نشر: دار الهداية.

٨٩) **منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشيعة القدرية**: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩٠) **الموافقات**: لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت:٧٩٠هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، نشر: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٩١) **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**: لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمَّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، نشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٩٢) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

٩٣) **الناسخ والمنسوخ**: لأبي القاسم هبة الله بن سلامة المقري (ت:٤١٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، محمد كنعان، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٩٤) **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**: لأحمد الريسوني، نشر: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٩٥) **نقد النَّص**: لعلي حرب، نشر: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، ط٤، ٢٠٠٥م.

٩٦) **النهاية في الفتن والملاحم**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، نشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٩٧) **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**: لمحمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة (ت:١٤٠٣هـ)، نشر: دار الفكر العربي.